الشركة الخليجية المغاربية القابضة
Gulf North Africa Holding Company

التقرير السنوي 2017

القبلة – شارع أبوبكر الصديق – برج مرزوق – الدور 12

هاتف: 22258006/7/8/9/10 965+

فاكس: 22258011 965+

www.gnahc.com - info@gnahc.com

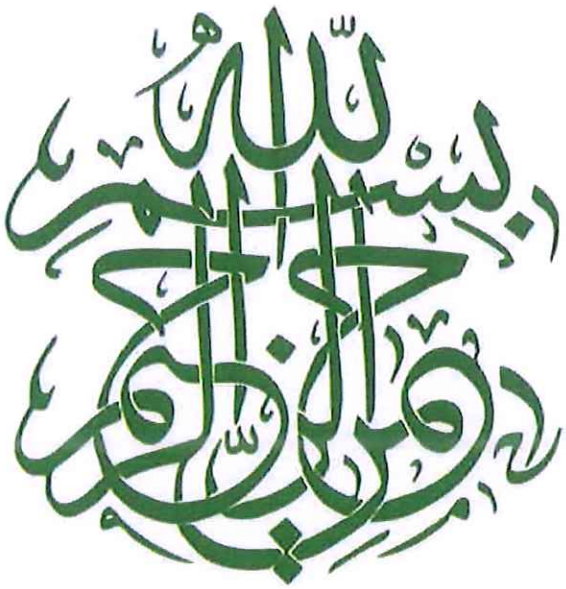

المحتويات:

- مجلس الإدارة 06
- الإدارة التنفيذية..... 07
- تقرير مجلس الإدارة..... 08-10
- تعهد بسلامة ونزاهة التقارير المالية..... 11
- تقرير الحوكمة ..... 12 - 31
- تقرير المكافآت والمزايا ..... 32 - 34
- تقرير لجنة التدقيق للشركة الخليجية المغاربية القابضة ..... 35 - 37
- تقرير هيئة الرقابة الشرعية..... 38
- الشركات التابعة والزميلة..... 39
- البيانات المالية المجمعة و تقرير مراقب الحسابات المستقل..... 40

صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

سمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد دولة الكويت

مجلس الإدارة

السيد/ طلال جاسم الخرافي

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور / فؤاد عبد الله العمـر

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ شايع عبد الله الشايع

عضو مجلس إدارة

السيد/ علي عبد الله الخميس

عضو مجلس إدارة

السيد/ طارق أحمد الجاسم

عضو مجلس إدارة

السيد/ عبد العزيز جاسم الفيلكاوي

عضو مجلس إدارة

الإدارة التنفيذية

السيد / عبد العزيز جاسم الفيلكاوي

الرئيس التنفيذي

المهندسة / مي سليمان الفصام

مدير إدارة المشاريع

السيد / خالد غلام رباني

مساعد مدير الإدارة المالية

تقرير مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة أن أهديكم أطيب التحيات وأن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الثاني عشر للشركة لنستعرض معاً أعمال الشركة ونشاطاتها والنتائج المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

عملت الشركة خلال سنة 2017 على متابعة السعي لتطبيق استراتيجيتها والمتمثلة في إعادة هيكلة استثماراتها ومحاولة الاستفادة من مواردها المتاحة لتحقيق أفضل عوائد على رأس المال، والتي أثمرت عن تحقيق استقرار نسبي في الإيرادات التشغيلية للشركة لتبلغ 542,550 د.ك مقارنة مع 561,450 د.ك في 2016 بنسبة انخفاض (3.3%) ويرجع ذلك الانخفاض بشكل عام إلى هبوط سوق التأجير العقاري في الكويت، والذي أدى أيضاً إلى انخفاض قيمة العقارات بنسبة 5.4% أي بما يعادل (397,000) د.ك، والجدير بالذكر أنه لم يتم تسجيل أي مخصصات وخسائر إضافية في مشاريع الشركة تحت التطوير مقارنة مع إجمالي مبلغ مخصصات وانخفاضات بلغ (1,062,600 د.ك) في عام 2016.

وبذلك فقد بلغ إجمالي الإيرادات 386,536 د.ك في عام 2017 مقارنة في (1,964,859) د.ك في عام 2016 فيما بلغ إجمالي المصروفات 620,995 د.ك في 2017 مقارنة مع 921,314 د.ك في 2016، وعليه فقد بلغت خسارة الشركة الخاصة بمالكي الشركة الأم (185,320) د.ك بواقع (1.27) فلس للسهم مقارنة مع خسارة بقيمة (1,637,330) د.ك بواقع (11.26) فلس للسهم في عام 2016. وقد بلغ إجمالي الأصول 21,730,302 د.ك وإجمالي حقوق المساهمين 17,788,642 د.ك حيث أن حقوق المساهمين الخاصة بمالكي الشركة الأم بلغ 13,538,542 د.ك أي بما يعادل قيمة دفترية تبلغ 93 فلس للسهم.

وقد كان من أهم الأعمال التي تمت خلال عام 2017 هو التخارج الكلي من إحدى مشاريع البنية التحتية في المغرب المدارة من قبل مجموعة جي أف أتش المالية والذي يعتبر أحد الاستثمارات المتعثرة للشركة سابقاً، حيث كان هذا التخارج مقابل مبادلة مع أسهم في مجموعة جي أف أتش المالية المدرجة في ثلاث بورصات خليجية حيث تم بيع الأسهم بالكامل بقيمة 342,196.5 د.ك ومنه تم تحقيق ربح بلغ 239,781 د.ك نتيجة هذا التخارج.

أما على صعيد مشاريع الشركة المباشرة، فقد قامت الشركة خلال عام 2017 ببيع أرض مشروع جنزور العقاري في ليبيا بسعر 11.5 مليون دينار ليبي وهي ذات القيمة الدفترية المسجلة في دفاتر الشركة كما في 31 ديسمبر 2016، وتم استلام كامل المبلغ في حساب الشركة الليبية للتجارة العامة في ليبيا وسيتم العمل خلال عام 2018 لتحويل الأموال إلى الكويت لإتمام التخارج الكلي من هذا الاستثمار.
وبالإشارة إلى مشروع الشركة في المملكة العربية السعودية وهو عبارة عن تطوير مجموعة فلل سكنية بمساحات مختلفة في حي الندى في مدينة الرياض فإنه من المتوقع أن يستكمل المشروع في هذا العام وستبدأ الشركة بتأجير وحدات المشروع خلال العام 2018 وذلك للاستفادة من الإيرادات الشهرية المتوقعة من التأجير، وفيما يخص مشروع إمبوريا في مدينة إسطنبول - تركيا وبعد أن تأخر مطور المشروع بتنفيذ التزاماته تجاه الشركة بدأت الشركة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة ومن أهمها طلب تسييل الضمانات وذلك بعد أن نفذت جميع محاولات التسوية معه وتقوم الشركة بمتابعة سير الإجراءات حتى يتم الحصول على الحقوق الأساسية للشركة المنصوص عليها في الاتفاقيات مع المطور.

أما فيما يخص مشروع الشركة في سوريا، فقد تابعنا السعي نحو إيجاد فرص مناسبة للتخارج من خلال بيع الأرض إلا أن الأوضاع السياسية والأمنية تجعل من الصعوبة الحصول على تلك الفرص، لذا فإن الشركة تقوم باتخاذ كافة الأمور القانونية للحفاظ على حقوق الشركة في هذا المشروع على أمل أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية في سوريا في الأجل القريب.

بالنسبة لمشروع دريم العقاري في المملكة المغربية، و بالرغم من استمرار الركود العقاري في المغرب في عام 2016 حتى بداية عام 2017 أكملت الشركة جهودها في تسويق أرض المشروع وذلك للتخارج من خلال بيع الأرض، كما تابعت الشركة تواصلها مع أبرز الشركات الاستشارية العقارية في منطقة الشرق الأوسط لإيجاد مستثمرين مهتمين، حيث أن هذه الشركات واجهت صعوبة كبيرة في تسويق الأرض نظرا للركود العقاري المذكور وفي ظل قلة الطلب على المشاريع السياحية في الوقت الحالي لنزول أسعار الأراضي في الدول الأوروبية المجاورة للبلاد.

ولا تزال الشركة تسعى إلى بيع الأرض والتخارج من المشروع بأقل خسائر ممكنة في الوقت الحالي نظراً لظروف السوق العقاري في المغرب وكذلك بسبب كثرة المشاريع الاقتصادية الموجه إلى الفئات السكنية ذوي الدخل المحدود في المناطق القريبة من المشروع، وكذلك تقوم إدارة الشركة بالعمل على إيجاد فرص للشراكة مع مطورين في المغرب ليكون خيار ثاني للتخارج يتم العمل به بشكل موازي مع الخيار الأول وهو بيع أرض المشروع.

لذا فإن إدارة الشركة سوف تقوم خلال عام 2018 والسنوات المقبلة بمتابعة العمل تجاه التخارج من المشاريع المتأخرة والمتعثرة ومحاولة استبدالها باستثمارات جديدة وفي أسواق أفضل بمخاطر أقل وعوائد أعلى حتى يتم الوصول إلى الهيكل الاستثماري المستهدف في استراتيجية الشركة.

وأود في الختام بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة التعبير عن خالص التقدير والعرفان لحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح على الرعاية الكريمة والدعم المتواصل للاقتصاد الكويتي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع العاملين بالشركة على ما بذلوه من جهود ملموسة في نمو الشركة وتنفيذ استراتيجيتها المعتمدة، كما نقدر لمساهمينا ومستثمرينا دعمهم المتواصل لأنشطة الشركة ومساهمتهم في استثماراتها في هذه الظروف الصعبة، مما ساهم في المحافظة على أصول الشركة ومقوماتها، راجين من الله عز وجل السداد والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

.....

طلال جاسم الخرافي

رئيس مجلس الإدارة

تعهد بسلامة ونزاهة التقارير المالية

حضرات السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تطبيقاً لقواعد حوكمة الشركات وبالأخص المادة (3-5) من القاعدة الرابعة من الفصل الخامس في الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية لقانون انشاء هيئة أسواق المال، نتعهد بأن التقارير المالية والتقارير الأخرى ذات الصلة المقدمة من الشركة إلى السادة المساهمين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 قد تم عرضها بصورة سليمة وعادلة وأنها ستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، كما أنه يتم اعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

د. فؤاد عبدالله العمر

نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق

التقرير السنوي الخاص بالتزام الشركة الخليجية المغاربية القابضة في قواعد حوكمة الشركات

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على تطبيق رؤية الشركة واستراتيجيتها من خلال مباشرة وتوجيه ومراقبة إدارة الشركة بهدف حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين من حيث تطوير الأداء وحوكمة الشركات والالتزام بالقوانين واللوائح والحفاظ على الضوابط الرقابية الداخلية والمالية والمحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير، حيث يتم تشكيل مجلس الإدارة من ستة أعضاء غالبيتهم غير تنفيذين مع وجود بعض المستقلين بما يتوافق مع القوانين واللوائح الصادرة من قبل الجهات الرقابية وكذلك النظام الأساسي للشركة.

يزاول مجلس الإدارة أعماله وفقاً للوائح الداخلية والسياسات التي تم اعدادها واقرارها بهدف تنظيم أعمال المجلس بما يحقق هيكل رقابي وإشرافي مناسب مع ضمان الحد بأكبر قدر ممكن من حالات تعارض المصالح، وقد تم تشكيل أربع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وهي اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة الترشيحات والمكافآت، وذلك لمساندة مجلس الإدارة بالقيام بالمهام والمسؤوليات المناطة به.

- **تشكيل مجلس الإدارة:**

الإسم	تصنيف العضو	المؤهل العلمي والخبرة	تاريخ الانتخاب / التعيين
طلال جاسم الخرافي (ممثلاً عن السادة / شركة محمد عبدالمحسن الخرافي وأولاده للتجارة العامة).	رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي	حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية وإدارة أعمال من جامعة الكويت. عدد سنوت الخبرة (20 سنة).	4 مايو 2015
د. فؤاد عبدالله العمر (ممثلاً عن السادة / شركة دانه كابيتال العقارية).	نائب رئيس مجلس الإدارة مستقل	حاصل على بكالوريوس في الهندسة الكيميائية وحاصل على الماجستير في إدارة الأعمال والتمويل وحاصل على الدكتوراه في الإدارة الاقتصادية. عدد سنوات الخبرة (42 سنة).	26 ابريل 2015
عبدالعزيز جاسم الفيلكاوي (ممثلاً عن السادة / الشركة الكويتية البريطانية للخرسانة الجاهزة).	عضو مجلس إدارة تنفيذي	حاصل على بكالوريوس هندسة كيميائية. عدد سنوات الخبرة (26 سنة).	29 مارس 2016
شايع عبدالله الشايع (ممثلاً عن السادة / شركة بيت العائلة للتجارة العامة والمقاولات).	عضو مجلس إدارة مستقل	حاصل على بكالوريوس آداب.	26 ابريل 2015
علي عبدالله الخميس منتخب	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	حاصل على ليسانس حقوق من جامعة القاهرة عدد سنوات الخبرة (20 سنة).	20 يوليو 2017
طارق أحمد الجاسم منتخب	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية وإدارة أعمال من جامعة الكويت عدد سنوت الخبرة (21 سنة).	19 مايو 2016
عبدالله أسامه الجارالله	أمين السر	حاصل على شهادة بكالوريوس العلوم الإدارية بتخصص محاسبة من جامعة الكويت. عدد سنوت الخبرة (5 سنوات).	11 مايو 2016

- **جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة:**

اسم العضو	اجتماع رقم (1) المنعقد في تاريخ 2017/03/30	اجتماع رقم (2) المنعقد في تاريخ 2017/05/14	اجتماع رقم (3) المنعقد في تاريخ 2017/07/19	اجتماع رقم (4) المنعقد في تاريخ 2017/10/03	اجتماع رقم (5) المنعقد في تاريخ 2017/11/05	اجتماع رقم (6) المنعقد في تاريخ 2017/12/24
طلال جاسم الخرافي (رئيس مجلس الإدارة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
د. فؤاد عبدالله العمر (نائب رئيس مجلس الإدارة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
*علي عبدالله الخميس (عضو)	×	×	×	✓	✓	✓
شايع عبدالله الشايع (عضو)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
طارق أحمد الجاسم (عضو)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عبدالعزيز جاسم الفيلكاوي (عضو)	✓	✓	✓	✓	✓	✓

* عضو جديد بناء على قرار الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 2017/07/20 بانتخاب السيد/ علي عبدالله الخميس كعضو مكمل لمجلس الإدارة.

- **موجز عن كيفية تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة:**

يتم تعيين أمين سر للمجلس بقرار من مجلس الإدارة من بين موظفي الشركة وذلك للقيام بمهام تسجيل محاضر الاجتماعات وتوقيعها من قبل الأعضاء الحاضرين، وكذلك التأكد من تبليغ أعضاء المجلس بمواعيد الاجتماعات مع ضمان وصول جميع المستندات الخاصة بالاجتماعات في الوقت المناسب لجميع الأعضاء، يكون أمين السر مسؤول عن متابعة المسائل التي تتعلق بتنظيم أعمال مجلس الإدارة بما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية تحت إشراف الرئيس.

- **موجز عن آلية التنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة:**

يحتفظ المجلس بسجل كتابي دقيق لمحضر كل اجتماع من اجتماعاته، مع ضمان تمكين العضو الذي يعترض على أي قرار من قرارات المجلس من تسجيل رأيه في محضر الاجتماع، ويتم اعتماد المحضر في الاجتماع التالي من جانب الأعضاء الذين حضروا الاجتماع، على أن يتم تعميم المحضر مسبقًا، ويجوز أيضًا اعتماد محضر بالتمرير عند الضرورة، حيث يتم اعتماد المحضر في الاجتماع التالي.

عند توثيق محضر اجتماع المجلس، يوضع في الاعتبار ما يلي:

1. أن يكون دقيق ويعكس بوضوح كل الموضوعات والقضايا التي طُرحت خلال الاجتماع والقرارات التي جرى اتخاذها.
2. يتم تسجيل عملية التصويت التي تمت في الاجتماع، بما في ذلك حالات الامتناع عن التصويت، إن وجدت.
3. يتضمن كافة الإجراءات والقرارات التي اتخذها المجلس أثناء الاجتماع.
4. يتم التسجيل بوضوح وقائع ما يحدث في حالة اعتراض عضو مستقل على أحد قرارات المجلس.

يتضمن محضر الاجتماع جميع المستندات الداعمة، وغيرها من المواد الأخرى مثل: العروض التقديمية والمقترحات والتقييمات ودراسات الجدوى وما إلى ذلك، ويتم تفصيل المحضر بشكل كافٍ لتقديم سجل دقيق بالمناقشات قبل اتخاذ قرار نهائي أو اعتماد قرار، كما أن محضر الاجتماع يبين أسماء أعضاء المجلس الذين لم يشاركوا في المناقشات بسبب وجود مصلحة لهم في المسألة موضوع النقاش.

- **نبذه عن أهم ما تم انجازه من قبل مجلس إدارة الشركة خلال العام:**

قام مجلس إدارة الشركة بممارسة أعماله ومهامه خلال عام 2017 وفق الصلاحيات المناطة به في ميثاق عمل مجلس الإدارة، وكذلك بما جاء في القوانين واللوائح الصادرة من الجهات الرقابية وأهم ما قام به مجلس الإدارة خلال العام على سبيل المثال الآتي:

1- إقرار البيانات المالية السنوية المجمعة وكذلك إقرار واعتماد البيانات المالية المجمعة الربع سنوية بعد الاطلاع عليها ومراجعتها ومناقشتها.
2- إقرار الميزانية التقديرية السنوية وخطة العمل السنوية لعام 2017.
3- قام السادة أعضاء المجلس بالإشراف على دراسة أثر التغييرات في أوضاع الأسواق والقطاعات التي تمارس الشركة بها أنشطتها وذلك للمحافظة على أصول الشركة وكذلك التأكد من قيمها المبينة في البيانات المالية للشركة تعكس أكبر قيمها الواقعية.
4- تم متابعة أعمال ومشاريع الشركة وشركاتها التابعة بشكل دوري والإشراف على سير الأعمال في تلك المشاريع ونسب الإنجاز فيها.

5- تم الاطلاع ومناقشة آخر المستجدات الخاصة باستثمارات الشركة بشكل دوري خلال العام، وتم الاطلاع على الدراسات المقدمة بهذا الشأن من قبل إدارة الشركة.

6- تم الاطلاع والموافقة على التخارج من بعض استثمارات الشركة من خلال بيع أرض في ليبيا والتخارج من بعض الاستثمارات المتاحة للبيع.

7- تم مراجعة واعتماد سياسة الموارد البشرية الجديدة للشركة بما يتوافق مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات الصادرة في اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء هيئة أسواق المال.

8- تعيين مكتب تدقيق مستقل للقيام بأعمال مراجعة نظم الرقابة الداخلية للشركة.

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

- **نبذة عن ميثاق عمل مجلس الإدارة والمهام والمسؤوليات لأعضاء المجلس ورئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية**
- **مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة:**

1. يتولى المجلس مسؤولية اعتماد الأهداف والاستراتيجيات والخطط والسياسات الهامة للشركة.
2. إقرار الميزانيات التقديرية السنوية واعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية والتصديق على أنها صحيحة ومقبولة وتتوافق مع القانون.
3. ضمان تمتع المركز المالي للشركة بالحماية وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية والتزاماتها الأخرى عند استحقاقها.
4. مراقبة النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة، وعمليات الاستحواذ / البيع والتصفية.
5. التأكد من مدى التزام الشركة بالسياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح الداخلية المعمول بها.
6. ضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها وذلك وفق سياسات ونظم عمل الإفصاح والشفافية المعمول بها.
7. الإفصاح والإعلان بشكل دوري عن سير نشاط الشركة وكافة التطورات المؤثرة التي طرأت على أعمالها.
8. إقامة قنوات اتصال فعالة مع مجموعات أصحاب المصلحة بالشركة.
9. يتولى "المجلس" مسؤولية وضع نظام الحوكمة وتحديد أسلوبه والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة.
10. تشكيل لجان مختصة منبثقة عنه وفق ميثاق يوضح مدة اللجنة وصلاحيتها ومسؤولياتها وكيفية رقابة المجلس عليها، كما يتضمن قرار التشكيل تسمية الأعضاء وتحديد مهامهم وحقوقهم وواجباتهم وتقييم أداء وأعمال وملاءمة وكفاية وفاعلية هذه اللجان وأعضائها الرئيسيين.

11. التأكد من أن الهيكل الإداري للشركة وهيكلها التنظيمي وسياستها وممارساتها تتسم بالشفافية والوضوح بما يتيح عملية اتخاذ القرار وتعزيز الضوابط الرقابية الداخلية وحماية حقوق ومصالح مختلف أصحاب المصلحة وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.
12. اعتماد اللوائح والأنظمة الداخلية المتعلقة بعمل الشركة وتطويرها وما يتبع ذلك من تحديد للمهام والاختصاصات والواجبات والمسؤوليات بين المستويات التنظيمية المختلفة.
13. تحديد الصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، كما يحدد المجلس الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارساتها للصلاحيات المفوضة.
14. الرقابة والإشراف على أداء أعضاء الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامهم بأداء كافة مهامهم.
15. وضع آلية لتنظيم التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومراقبة وإدارة حالات تضارب المصالح المحتملة لدى الإدارة والمديرين والمساهمين، بما في ذلك إساءة استغلال أصول الشركة وذلك للحد من تضارب المصالح.
16. يتحمل المجلس مسؤولية ضمان توافق أنظمة الرقابة الداخلية مع المعايير والقواعد الموضوعة والتأكد من تنفيذها وأنها تعمل بشكل جيد وفعال في كل الأوقات ودون توقف.
17. التأكد وبصفة دورية من تنفيذ وفاعلية وكفاية إدارة المخاطر المعمول بها في الشركة.
18. يقوم المجلس بإجراء تقييم سنوي رسمي لأدائه بحيث يهدف لتوضيح ما إذا كان كل عضو يقدم إسهامات فعالة باستمرار ويُظهر التزامه بدوره ومهامه.
19. يقوم المجلس بأداء أي مهام أخرى وفقاً للقوانين واللوائح المنصوص عليها.

- **مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة:**

1. يتولى رئيس المجلس مسؤولية قيادة المجلس وضمان فاعليته وكفاءته في كل جوانب دورة ومسؤوليات الحوكمة الملقاة على عاتقه.
2. وضع واعتماد جدول أعمال اجتماعات المجلس.
3. إضافة اجتماعات إضافية إلى تقويم الاجتماعات الخاص بالمجلس.
4. الدعوة لعقد اجتماعات المجلس وفضها / تأجيلها.
5. الدعوة للنظر في بنود جدول الأعمال.
6. تزويد أعضاء المجلس بمعلومات وافية ودقيقة في الوقت المناسب من أجل المناقشات خلال اجتماعات المجلس.
7. ضمان مناقشة كل الموضوعات والقضايا الرئيسية بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب، وفي حالة غياب رئيس المجلس يقوم نائبه بأعماله خلال فترة غيابه.
8. السعي نحو مشاركة أعضاء المجلس مشاركة فعالة في شؤون المجلس.

9. ضمان إتاحة الفرصة أمام جميع الأعضاء للمساهمة بشكل فعال في حوكمة الشركة.
10. القيام بالتعاون مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية بإجراء مراجعة منتظمة للتقدم المُحرز في المبادرات الهامة وحل المشكلات الرئيسية التي تواجه الشركة.
11. التواصل مع مساهمي الشركة وإخطارهم بأنشطة المجلس، حسبما يكون مناسبًا.
12. تمثيل الشركة أمام المحاكم والجهات الأخرى، حسبما يكون مناسبًا.
13. إقامة علاقة بنّاءة وتفاعل قوي بين الإدارة العليا للشركة وبين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين بالمجلس.
14. تشجيع وتسهيل المناقشات الهامة وضمان التعبير عن وجهات النظر المعارضة ومناقشتها بحرية ودون قيود خلال عملية اتخاذ القرار.

- **مسؤوليات الرئيس التنفيذي:**

1. مساعدة المجلس على وضع رؤية الشركة وقيمها وأهدافها.
2. تقديم المشورة للمجلس بشأن الهيكل التنظيمي الأكثر فاعلية للشركة.
3. تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والتشغيلية والتنظيمية للشركة.
4. تقديم التوصيات إلى المجلس بشأن السياسات المتعلقة بمجموعة متنوعة من المسائل التنظيمية، بما في ذلك تفويضات الصلاحيات والاستشارات وحوافز أداء الموظفين وما إلى ذلك.
5. إدارة العمليات اليومية للشركة واستراتيجيات عملها وخططها وسياساتها.
6. تنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة من قِبل المجلس ومراقبة الالتزام بها.
7. ضمان التزام الشركة بالمتطلبات التنظيمية المعمول بها.
8. ضمان تطبيق ممارسات وسياسات مناسبة لإدارة المخاطر في الشركة.
9. ضمان تطبيق نظام مناسب لتقييم أداء الموظفين في الشركة.
10. إطلاع المجلس وأعضائه بشأن جميع المسائل التي قد تنطوي على إمكانية التأثير على أداء الشركة بشكل جوهري.
11. تزويد مجلس الإدارة بتقارير مالية وإدارية دورية بشأن أنشطة الشركة وأدائها على صعيد تنفيذ الأعمال وتطبيق الخطط وستتضمن هذه التقارير تحليلاً مفصلاً عن مدى اختلاف الأداء الفعلي للشركة عن الأداء المتوقع.
12. تقديم التقارير لمجلس الإدارة بصفة منتظمة - بشكل رُبع سنوي أو نصف سنوي أو سنوي.

- **مسؤوليات الإدارة التنفيذية:**

1. وضع هيكل تنظيمي للإدارة لتحقيق المساءلة ويتسم بالشفافية.
2. وضع أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتأكد من أنها تعمل بشكل فعال وبطريقة شاملة.

3. وضع نظام محاسبي متكامل يعكس بدقة وبالتفصيل المعلومات المالية للشركة وإيراداتها ويتيح إعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية على النحو المعتمد من قِبل هيئة أسواق المال.
4. تنفيذ السياسات واللوائح والأنظمة الداخلية المعتمدة من قِبل المجلس.
5. تنفيذ الاستراتيجية وخطة الأعمال السنوية المعتمدتين من المجلس.
6. ضمان الالتزام بدرجة تقبل المخاطر لدى "الشركة" المعتمدة من قِبل المجلس.
7. إدارة العمليات والأنشطة اليومية للشركة.
8. إدارة موارد الشركة على النحو الأمثل.
9. بذل كل الجهود لتعظيم الأرباح وتقليل نفقات الشركة استنادًا إلى أهدافها واستراتيجيتها.
10. المشاركة الفعالة في وضع وترسيخ ثقافة أخلاقيات العمل المناسبة داخل الشركة.
11. الإعداد لمراجعة المجلس والتقارير المنتظمة (المالية وغير المالية) بشأن التقدم المحرز على مستوى أنشطة الشركة وفقًا لخططها وأهدافها الاستراتيجية.

- **موجز عن كيفية تطبيق المتطلبات التي تتيح لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب:**

للشركة نظام دقيق لإعداد وإصدار التقارير والمعلومات على كافة المستويات الإدارية سواء على مستوى الإدارة التنفيذية أو اللجان أو مجلس الإدارة، وهناك العديد من التقارير أهمها الدورية والربع السنوية بالإضافة إلى التقارير ذات الطبيعة الفورية والتي ترتبط بمعلومات ذات طبيعة عاجلة وتتطلب اتخاذ قرارات فورية، على أن تكون جميع البيانات المعروضة في التقارير شاملة وتتصف بالإيجاز والدقة وأن تكون معلومات مادية وهامة بحيث تسهل عملية اتخاذ القرار.

القاعدة الثالثة: اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت**

اسم اللجنة: لجنة المكافآت والترشيحات

مهام وصلاحيات اللجنة كالآتي: -

1. التوصية بقبول الترشيح وإعادة الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة وتعيين الإدارة التنفيذية العليا (الرئيس التنفيذي ونوابه).
2. وضع سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا (الرئيس التنفيذي ونوابه)، مع المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، وكذلك استقطاب طلبات الراغبين في شغل العليا (الرئيس التنفيذي ونوابه)، حسب الحاجة، ودراسة ومراجعة تلك الطلبات، وتحديد الشرائح المختلفة للمكافآت التي سيتم منحها للموظفين، مثل شريحة

المكافآت الثابتة، وشريحة المكافآت المرتبطة بالأداء، وشريحة المكافآت في شكل أسهم، وشريحة مكافآت نهاية الخدمة.

3. وضع توصيف وظيفي للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين.
4. التأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة المستقل.
5. إعداد تقرير سنوي مفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا (الرئيس التنفيذي ونوابه)، سواء كانت مبالغ أو منافع أو مزايا، أياً كانت طبيعتها ومسماها، على أن يعرض هذا التقرير على الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه ويتلى من رئيس مجلس الإدارة. ويتعين أن تقوم الشركة بإتباع معايير الدقة والشفافية عند إعداد التقرير الخاص بالمكافآت، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المكافآت الممنوحة سواء كانت في صورة مباشرة أو غير مباشرة وتجنب أية محاولة للإخفاء أو التضليل.

تاريخ تشكيل اللجنة: 22 يونيو 2016

مدة العضوية في اللجنة: حتى انتهاء عضوية مجلس الإدارة الحالي (الجمعية العامة العادية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017)

أعضاء اللجنة مع تحديد رئيسها كالآتي:

- السيد / طلال جاسم الخرافي (رئيس اللجنة)
- السيد / شايع عبدالله الشايع (عضو اللجنة)
- السيد / عبدالعزيز جاسم الفيلكاوي (عضو اللجنة)

عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام: 1

- **نبذه عن أهم ما تم انجازه من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت خلال العام:**

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت خلال عام 2017 بالتوصية لاعتماد سياسة الموارد البشرية للشركة وكذلك رفع توصية بتعيين نائب للرئيس التنفيذي للشركة.

كما قامت اللجنة بإصدار تقريرها السنوي من خلال رئيس اللجنة يتضمن تفصيل لشرائح المكافآت ليتم عرضه على الجمعية العامة بما يتوافق مع متطلبات القوانين واللوائح ذات الصلة.

- **تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:**

تم إصدار تقرير لجنة الترشيحات والمكافآت عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والذي يتضمن الآليات المتبعة لمنح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة وكذلك تفصيل للمكافآت (إن وجدت) ليتم عرضه على اجتماع الجمعية العامة لمساهمي الشركة والمصادقة عليه وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة التدقيق**

اسم اللجنة : لجنة التدقيق

مهام وصلاحيات اللجنة كالآتي: -

1. المراجعة الدورية للبيانات المالية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة.
2. المراجعة الربع سنوية واتخاذ التوصيات حول الأمور المحاسبية الهامة والتقارير المالية وفهم أثرها على البيانات المالية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة.
3. مراجعة السياسات المحاسبية وتقارير البيانات المالية والإفصاحات بما في ذلك أي تغيرات جوهرية في اختيار / تطبيق السياسات المحاسبية للشركة.
4. ضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية ومعايير إعداد التقارير والمتطلبات القانونية الأخرى والتي تتعلق بالتقارير المالية مثل تعليمات هيئة أسواق المال وقانون الشركات التجارية والجهات الرقابية الأخرى.
5. تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
6. مراجعة تقارير المدقق الداخلي والخارجي للشركة والحصول على النتائج الهامة والتوصيات إضافة إلى رد الإدارة.
7. مراجعة ميثاق عمل وخطط وأنشطة والهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي.
8. التوصية بتعيين المدقق الداخلي والتوصية بمكافآته أو التوصية بتعيين جهة خارجية مستقلة للقيام بمهام التدقيق الداخلي بعد أخذ موافقة هيئة أسواق المال.
9. الاجتماع بصورة دورية مع المدقق الداخلي لمناقشة أي أمور ترى اللجنة أو المدقق الداخلي ضرورة مناقشتها.
10. متابعة أعمال مراقب الحسابات الخارجي والتنسيق وتحديد نطاق ومجال التدقيق في حال كان هناك أكثر من مراقب حسابات خارجي للشركة.
11. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم وتحديد أتعابهم، والتأكد من استقلاليتهم، ومراجعة خطابات تعيينهم.

12. مناقشة البيانات المالية الربع سنوية والسنوية المدققة مع الإدارة العليا والمدقق الخارجي.
13. مراجعة نتائج التدقيق مع الإدارة العليا والمدقق الخارجي.
14. مراجعة فاعلية النظم ومراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات ومتابعة أي حالات لعدم الالتزام.
15. مراجعة نتائج أي فحص أو تدقيق من قبل الجهات الرقابية واتخاذ الإجراءات المناسبة جراء تلك النتائج.
16. التأكد من التزام الشركة بالقوانين والتعليمات والسياسات والنظم ذات العلاقة.
17. أداء أي أعمال أخرى يطلبها مجلس الإدارة، والإشراف على التحقيقات الخاصة عند الحاجة.
18. تقييم أداء اللجنة وأداء أعضائها سنوياً للتأكد من أداء كافة المهام والمسئوليات المذكورة في ميثاق العمل الخاص بلجنة التدقيق.

تاريخ تشكيل اللجنة: 22 يونيو 2016

مدة العضوية في اللجنة: حتى انتهاء عضوية مجلس الإدارة الحالي (الجمعية العامة العادية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017).

أعضاء اللجنة: -

- السيد / د. فؤاد عبدالله العمر (رئيس اللجنة)
- السيد / طارق أحمد الجاسم (عضو اللجنة)
- السيد / علي عبدالله الخميس (عضو اللجنة) – (عضو جديد بتاريخ 03 اكتوبر 2017).

عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام :9

- **نبذه عن أهم ما تم انجازه من قبل لجنة التدقيق خلال العام:**

قامت اللجنة خلال عام 2017 بالاجتماع مع المدقق الداخلي أربع مرات والاطلاع على تقارير المدقق الداخلي بشأن إلتزام إدارات ووحدات الشركة بالسياسات واللوائح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وقد تم مناقشة تلك التقارير والتي تضمنت كذلك ملاحظات المدقق وردود الإدارات المعنية، وذلك لمعرفة الوصول إلى تأكيد معقول من فعالية نظم الرقابة الداخلية للشركة ومدى إلتزام الإدارة في القوانين والسياسات واللوائح المعتمدة.

كما قامت اللجنة خلال العام بالاجتماع مع مراقبي الحسابات و مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 و التأكد من سلامتها و إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والمعتمدة من قبل هيئة أسواق المال، كما تم مناقشة أهم العناصر التي أثرت على النتائج المالية للشركة وبالأخص الإنخفاضات في القيم العادلة لأصول الشركة وآلية احتسابها ، كما تم مناقشة مدى إستجابة وتعاون

الإدارة التنفيذية في توفير كافة الاوراق و المستندات المطلوبة لمراقبي الحسابات والتأكد من عدم وجود أي عوائق بهذا الخصوص.

وقد تم ترشيح مراقب حسابات للشركة للقيام بأعمال التدقيق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 ليقوم مجلس الإدارة بدوره برفع توصية للجمعية العامة للمساهمين بتعيين مراقب حسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

وقد تم مراجعة أداء إدارة التدقيق الداخلي ومدى التزامهم في تقديم التقارير اللازمة للجنة، ورفع توصية لمجلس الإدارة بتعيين أو إعادة تعيين مكتب مستقل للقيام بأعمال التدقيق الداخلي للشركة بما لا يتعارض مع موافقة هيئة

أسواق المال للشركة بالاستعانة بمكتب تدقيق للقيام بهذه المهام، وكذلك تم النظر في تعيين مكتب تدقيق مستقل لمراجعة وتقييم أداء مكتب الاستشارات القائم بأعمال التدقيق الداخلي للشركة ومكتب آخر للقيام بمراجعة سنوية لمدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية للشركة ورفع تقرير سنوي لهيئة اسواق المال بهذا الشأن.

- **نبذة عن التعهدات الكتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية المعدة:**

عند تقديم أي بيانات مالية مرحلية وسنوية للشركة تقوم الإدارة التنفيذية بتوقيع إقرار وتعهد بسلامة ونزاهة البيانات المالية لمجلس الإدارة، وكذلك تضمن تقرير مجلس الإدارة لهذا العام تعهد بسلامة ونزاهة البيانات المالية للسادة المساهمين.

- **نبذة عن التأكد من استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي:**

تقوم الإدارة التنفيذية وكذلك مجلس الإدارة متمثلاً بلجنة التدقيق بالتأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن مراقبي حسابات الشركة، وذلك من خلال التأكد من عدم توكيل أي مهام أخرى لمراقب الحسابات مع ضمان توافق آلية تعيين مراقبي الحسابات مع القوانين واللوائح ذات الصلة وأن يكونوا من ضمن القائمة المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال.

ولم يتبين للشركة أي تعارض للمصالح من شأنها الحد من استقلالية وحيادية مراقبي الحسابات لأداء مهامهم خلال عام 2017.

القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- **بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل إدارة مستقلة لإدارة المخاطر:**

تعتمد الشركة الخليجية المغاربية القابضة في مجال إدارة المخاطر على التعاقد مع جهات متخصصة ومعتمدة للقيام بهذه المسؤوليات والمهام، حيث قامت الشركة خلال عام 2017 بتكليف مكتب استشارات متخصص للقيام بأعمال إدارة المخاطر للشركة بعد أن تم أخذ موافقة هيئة أسواق المال، وتقوم الإدارة

بإصدار تقارير دورية تتضمن تقييم وتحديد مستوى المخاطر بعد دراسة أنشطة الشركة واستثماراتها وخطة العمل ليتم رفع تلك التقارير لمجلس الإدارة متمثلاً بلجنة المخاطر المنبثقة من المجلس.

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة إدارة المخاطر:**

اسم اللجنة: لجنة المخاطر

مهام وصلاحيات اللجنة كالآتي: -

1. يتمثل الهدف والغرض الرئيسي للجنة في مساعدة مجلس الإدارة في الاطلاع بمسؤوليات إدارة المخاطر المكلف بها، بما في ذلك ما يلي:
   - وضع إطار عمل لإدارة المخاطر في الشركة.
   - تحديد مدى إقدام الشركة على تحمل المخاطر.
   - ضمان تنفيذ خطط العمل والضوابط الرقابية لتقليل المخاطر وإدارتها.
2. إعداد ومراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من المجلس.
3. تنفيذ استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر ومتابعاتها.
4. ضمان توفر الموارد والبنية الأساسية الكافية بالشركة لتحقيق إدارة فعالة للمخاطر.
5. مساعدة المجلس في تقييم وتحديد مستوى تقبل المخاطر بالشركة.
6. ضمان بقاء احتمالات التعرض للمخاطر في نطاق مستوى تقبل المخاطر بالشركة حسبما هو مقرر من المجلس.
7. مراجعة وتقييم نزاهة وكفاءة إدارة المخاطر بالشركة بما في ذلك مواردها وهيكلها ومراحلها وعملياتها التنظيمية.
8. ضمان استقلالية إدارة المخاطر وفصلها عن الأنشطة التي تسفر عن تعريض الشركة للمخاطر.
9. ضمان استيعاب موظفي إدارة المخاطر (في حال تم إنشاء إدارة) للمخاطر التي تواجهها الشركة استيعابًا تامًا فضلاً عن زيادة الوعي بإدارة المخاطر بين موظفي الشركة.
10. تقييم الأنظمة والآليات الخاصة بتحديد مختلف أنواع المخاطر وقياسها ومراقبتها.
11. إجراء مراجعة دورية لاحتمالات تعرض الشركة للمخاطر المالية والمخاطر الأخرى الكبيرة والإجراءات المتخذة لمتابعة احتمالات التعرض هذه ومراقبتها وإعداد التقارير بشأنها.
12. مراجعة التقارير وتحديثات الحالة الدورية عن احتمالات تعرض الشركة للمخاطر والأنشطة التي تنفذها الشركة لإدارة المخاطر.
13. مراجعة المسائل والنقاط التي تثيرها لجنة التدقيق والتي قد تؤثر على أنشطة إدارة المخاطر بالشركة.
14. إعداد التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتقديم هذه التقارير إلى مجلس إدارة الشركة.

تاريخ تشكيل اللجنة : 22 يونيو 2016

مدة العضوية في اللجنة: حتى انتهاء عضوية مجلس الإدارة الحالي (الجمعية العامة العادية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017).

أعضاء اللجنة: -

- السيد / طارق أحمد الجاسم (رئيس اللجنة)
- السيد / شايع عبدالله الشايع (عضو اللجنة)
- السيد / عبدالعزيز جاسم الفيلكاوي (عضو اللجنة)

عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام: 4

- **نبذه عن أهم ما تم انجازه من قبل لجنة المخاطر خلال العام:**

قامت لجنة المخاطر خلال عام 2017 بتنظيم آلية عملها من خلال انتخاب رئيساً لها في الاجتماع الأول لها، كما عملت اللجنة على ممارسة مهامها وفق ميثاق عمل اللجنة والتي تتضمن بشكل رئيسي دراسة ومراجعة المخاطر المحتملة على الشركة من خلال التنسيق المباشر مع إدارة المخاطر، حيث قامت اللجنة بالإشراف على آلية اعداد واصدار تقارير المخاطر من إدارة المخاطر وكذلك قامت بمراجعة التقرير الأول المرفوع من قبل الإدارة والذي تضمن تصنيفاً لمخاطر وقياساً لها ومقترحات وتوصيات ليتم العمل بها لتقليل تلك المخاطر.

كما قامت اللجنة بمناقشة تفصيلية لجميع مشاريع واستثمارات الشركة التي قد تكون معرضة لمخاطر مختلفة ليتم وضع توصيات بشأن تلك الاستثمارات.

وكذلك عملت لجنة المخاطر على ترشيح أحد مكاتب الاستشارات ليتم تكليفها من قبل مجلس الإدارة للقيام بمهام إدارة المخاطر لعام 2018.

- **موجز يوضح أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:**

تعتمد الشركة مجموعة من أنظمة الرقابة الداخلية للتأكد والحفاظ على مستوى الأداء وضبط العمليات التشغيلية والمالية التي تغطي كافة أنشطة وإدارات الشركة وذلك من خلال اعتماد مجموعة من السياسات والإجراءات والهياكل التنظيمية واللوائح التي تضمن (فصل المهام - الفحص والرقابة المزدوجة - تقارير متابعة الأداء).

ويقوم مجلس الإدارة بمتابعة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال التقارير الدورية المعدة من قبل اللجان والإدارات الرقابية في الشركة والمتمثلة في (لجنة التدقيق - إدارة التدقيق الداخلي - مكتب الاستشارات القائم بأعمال تقييم نظم الرقابة الداخلية - هيئة الرقابة الشرعية - المدقق الخارجي).

يقوم مجلس الإدارة بصورة دورية بالتأكد من حيادية وكفاءة الإدارات الرقابية وتمتعها بالاستقلالية التي تتيح لها تنفيذ أعمالها بدقة وكفاءة وتوفير الكوادر البشرية اللازمة لتنفيذ أعمالها والتي تتميز بالخبرة والكفاءة وفي حال وجود أية ملاحظات من قبل أي من اللجان أو الادارات الرقابية بالشركة يقوم مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بصورة فورية.

- **بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي:**

تعتمد الشركة الخليجية المغاربية القابضة في مجال التدقيق الداخلي على التعاقد مع جهات متخصصة ومعتمدة للقيام بهذه المسؤوليات والمهام، حيث قامت الشركة خلال عام 2017 بتكليف مكتب استشارات متخصص للقيام بأعمال إدارة التدقيق الداخلي للشركة بعد أن تم أخذ موافقة هيئة أسواق المال ، ويقوم مجلس الإدارة بالتحقق من أن التدقيق الداخلي والرقابة هي عملية دائمة تغطي جميع أنشطة وأعمال الشركة دون استثناء، ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن العمليات يتم تنفيذها وفقاً لضوابط الرقابة الداخلية التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة ، ومن ثم يقوم بإعداد تقارير منتظمة ودورية عن نتائج التدقيق متضمنة الملاحظات وردود الإدارات المعنية على هذه الملاحظات ، ليتم بعد ذلك رفع هذه التقارير للجنة التدقيق ومجلس الإدارة للاطلاع عليها ومناقشتها.

القاعدة السادسة : تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

- **موجز عن ميثاق العمل الذي يشتمل على معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية:**

وضع مجلس الإدارة معايير لترسيخ المفاهيم والقيم الأخلاقية في الشركة كتعزيز السلوك الصادق والأخلاقي التي ينعكس ايجاباً على الشركة والمحافظة على بيئة مؤسسية تحفظ قيمة ونزاهة وكرامة كل فرد، وضمان الالتزام بالقوانين والقواعد والأنظمة التي تحكم أنشطة وعمليات الشركة وضمان الاستخدام السليم لموجودات الشركة، كما تتضمن هذه المعايير أهمية خلق بيئة عمل مناسبة لجميع موظفي الشركة تضمن لهم العدالة في الحقوق والواجبات.

- **موجز عن السياسات والآليات بشأن الحد من حالات تعارض المصالح:**

تطبق الشركة الخليجية المغاربية القابضة سياسات متحفظة للحد من تضارب المصالح سواء كان على مستوى الإدارة التنفيذية وموظفي الشركة أو على مستوى أعضاء مجلس الإدارة، وتتضمن هذه السياسات على سبيل المثال:

- التزام الشركة بالقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها فيما يتعلق بتضارب المصالح ومعاملات مع الأطراف ذات الصلة.

- الآليات المتبعة للحد من تضارب المصالح وطرق الإبلاغ عن أية مصلحة للموظف أو عضو مجلس الإدارة او أقاربهم في أي عقود أو تعاملات مع الشركة مع ضمان عدم التصويت على أي قرار يتعلق بهذه المصلحة حال تواجدها.
- كما قام مجلس الإدارة بوضع سياسة واضحة ومعتمدة للتعامل مع الأطراف ذات الصلة (حال تواجدها).
- تتضمن السياسات عدم الجواز لموظفي الشركة الدخول في أي عمل خارج الشركة إذا كان يتعارض مع أدائهم أو مسؤولياتهم تجاه الشركة، كذلك عدم الدخول في إدارة أي شركة منافسة دون تصريح من مجلس الإدارة أو الجمعية العامة.

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

- **موجز عن تطبيق آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفافية التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح:**

اعتمد مجلس إدارة الشركة الخليجية المغاربية القابضة سياسة للإفصاح والشفافية تجاه المساهمين وأصحاب المصالح من جهة والجهات المعنية والرقابية إلتزاماً بالقوانين والأنظمة المتبعة من قبل الجهات الرقابية من جهة أخرى وتتضمن هذه السياسة أساليب الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية وغير المالية التي تتعلق بالوضع المالي للشركة والأداء والملكية، وتنص كذلك على ضرورة الالتزام بالإفصاح الدقيق عن كافة الأمور المالية والمعلومات الجوهرية المتعلقة بالشركة مع وضع الآليات التي يتم من خلالها ضمان الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب وفقاً لمتطلبات قواعد الإفصاح والشفافية وقواعد حوكمة الشركات لإتاحة الفرصة أمام المساهمين والمستثمرين للحصول على معلومات دقيقة تتسم بدرجة عالية من المصداقية.

ويتم الإفصاح عن المعلومات الجوهرية من خلال قيام الشركة بالإفصاح على الموقع الإلكتروني للبورصة ومخاطبة هيئة أسواق المال بالإعلان المتضمن للمعلومات المراد الإفصاح عنها وفقاً للنماذج الخاصة بذلك بالإضافة إلى الافصاح على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة.

- **نبذة عن تطبيق متطلبات سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:**

تحتفظ الشركة بسجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يحتوي على كل البيانات والمعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقاً للقوانين والتعليمات وسياسات الشركة في هذا الشأن، ويكون من حق أصحاب الشأن الاطلاع على هذا السجل خلال ساعات العمل المعتادة.

- الآليات المتبعة للحد من تضارب المصالح وطرق الإبلاغ عن أية مصلحة للموظف أو عضو مجلس الإدارة او أقاربهم في أي عقود أو تعاملات مع الشركة مع ضمان عدم التصويت على أي قرار يتعلق بهذه المصلحة حال تواجدها.
- كما قام مجلس الإدارة بوضع سياسة واضحة ومعتمدة للتعامل مع الأطراف ذات الصلة (حال تواجدها).
- تتضمن السياسات عدم الجواز لموظفي الشركة الدخول في أي عمل خارج الشركة إذا كان يتعارض مع أدائهم أو مسؤولياتهم تجاه الشركة، كذلك عدم الدخول في إدارة أي شركة منافسة دون تصريح من مجلس الإدارة أو الجمعية العامة.

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

- **موجز عن تطبيق آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفافية التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح:**

اعتمد مجلس إدارة الشركة الخليجية المغاربية القابضة سياسة للإفصاح والشفافية تجاه المساهمين وأصحاب المصالح من جهة والجهات المعنية والرقابية إلتزاماً بالقوانين والأنظمة المتبعة من قبل الجهات الرقابية من جهة أخرى وتتضمن هذه السياسة أساليب الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية وغير المالية التي تتعلق بالوضع المالي للشركة والأداء والملكية، وتنص كذلك على ضرورة الالتزام بالإفصاح الدقيق عن كافة الأمور المالية والمعلومات الجوهرية المتعلقة بالشركة مع وضع الآليات التي يتم من خلالها ضمان الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب وفقاً لمتطلبات قواعد الإفصاح والشفافية وقواعد حوكمة الشركات لإتاحة الفرصة أمام المساهمين والمستثمرين للحصول على معلومات دقيقة تتسم بدرجة عالية من المصداقية.

ويتم الإفصاح عن المعلومات الجوهرية من خلال قيام الشركة بالإفصاح على الموقع الإلكتروني للبورصة ومخاطبة هيئة أسواق المال بالإعلان المتضمن للمعلومات المراد الإفصاح عنها وفقاً للنماذج الخاصة بذلك بالإضافة إلى الافصاح على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة.

- **نبذة عن تطبيق متطلبات سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:**

تحتفظ الشركة بسجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يحتوي على كل البيانات والمعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقاً للقوانين والتعليمات وسياسات الشركة في هذا الشأن، ويكون من حق أصحاب الشأن الاطلاع على هذا السجل خلال ساعات العمل المعتادة.

- **بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين:**

تم إنشاء وحدة لشؤون المستثمرين بالشركة الخليجية المغاربية القابضة وهي المسؤولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمساهمين الحاليين والمستثمرين المحتملين وكذلك الاحتفاظ بصورة من سجل مساهمي الشركة ومتابعة تحديثات السجل مع الشركة الكويتية للمقاصة لتحديث معلومات المساهمين ، كما أن وحدة شؤون المستثمرين تقوم بتوفير تلك المعلومات من خلال المكاتبات الرسمية أو من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها بالتنسيق مع الإدارات المعنية أو من خلال الموقع الإلكتروني للشركة وبالتحديد في قسم الاخبار أو قسم شؤون المستثمرين.

- **نبذة عن كيفية تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، والاعتماد عليها بشكل كبير في عمليات الإفصاح:**

يتوفر لدى الشركة قسم في الموقع الالكتروني خاص بافصاحات واعلانات الشركة يتم تحديثها بشكل دوري لتسهيل عملية الحصول على أخبار الشركة وافصاحاتها بسهولة من خلال موقعها الالكتروني، كما تقوم الشركة بالتطوير المستمر للإدارات المعنية باستخدام انظمة الافصاح الالكترونية المزودة من قبل بورصة الكويت وهيئة أسواق المال.

كما تم انشاء قسم لحوكمة الشركات في الموقع الالكتروني الخاص بالشركة يتضمن هيكل التنظيمي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وآلية العمل بها وكذلك نبذة تطبيق قواعد حوكمة الشركات من قبل الشركة.

القاعدة الثامنة: إحترام حقوق المساهمين

- **موجز عن تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين:**

وفقاً لما جاء بقانون الشركات ولائحته التنفيذية لقانون إنشاء هيئة أسواق المال وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الخليجية المغاربية القابضة وتعديلاته فان مساهمين الشركة المسجلين في دفاتر وسجلات الشركة الكويتية للمقاصة يتم تمكينهم بممارسة حقوقهم بعدالة ومساواة تامة بلا تمييز بغض النظر عن نسبة الملكية أو عدد الأسهم وعلى سبيل المثال فإن من أهم تلك الحقوق ما يلي:

- التصرف في الأسهم من تسجيل للملكية ونقلها و / أو تحويلها.
- الحصول على النصيب المقرر في توزيعات الأرباح.
- الحصول على نصيب من موجودات الشركة في حالة التصفية.
- الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط الشركة واستراتيجيتها التشغيلية والاستثمارية بشكل منتظم وميسر.
- المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على قراراتها.

- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- مراقبة أداء الشركة بشكل عام وأعمال مجلس الإدارة بشكل خاص.
- مسائلة أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الإدارة التنفيذية ورفع دعوى المسؤولية ، وذلك في حالة إخفاقهم في أداء المهام المناطة بهم.

كما يتم حفظ سجلات المساهمين لدى الشركة الكويتية للمقاصة والتي يتم تحديثها أولاً بأول عند كل تغيير ويمكن الاطلاع عليها من خلال الاتصال المباشر والطلب من إدارة المقاصة وفقاً للعقد المبرم بين الخليجية المغاربية القابضة والمقاصة ، ويتضمن السجل أسماء المساهمين وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم.

- **نبذة عن كيفية تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في الإجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة:**

عقد الشركة يبين كيفية مشاركة المساهمين والتصويت في الاجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة يضمن العدالة والمساواة بين كافة المساهمين.

تعمل الخليجية المغاربية القابضة على تشجيع كافة فئات المساهمين على حضور اجتماعات الجمعية العامة حيث تنعقد الجمعية العامة بدعوة وحضور المساهمين وتقوم الجمعية العامة بانتخاب وتعيين مجلس الإدارة الذي توكل إليه مهام التصرف نيابة عن المساهمين لحماية مصالحهم وتحقيق أهداف الشركة وتطلعاتهم.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح

- **نبذة عن النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح:**

تتوفر لدى الشركة نظم وسياسات تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح حيث تقوم الشركة الخليجية المغاربية القابضة باحترام وحماية حقوق أصحاب المصالح وفقاً للقوانين المعمول بها في دولة الكويت ذات العلاقة مثل قانون العمل وقانون الشركات ولائحته التنفيذية بالإضافة إلى العقود المبرمة بين الشركة والأطراف المعنية وأي تعهدات إضافية تقوم بها الشركة تجاه أصحاب المصالح حيث أن حماية حقوق أصحاب المصالح بمقتضى القوانين يوفر لهم فرصة الحصول على تعويضات فعلية في حالة انتهاك أي من حقوقهم.

- **نبذة عن كيفية تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة:**

تقوم الشركة بضمان تطبيق العدالة وتوفير بيئة مناسبة من شأنها تشجيع أصحاب المصالح بالتعامل والمشاركة بأنشطة الشركة وذلك من خلال توفير سبل للتواصل المباشر مع مجلس الإدارة وكذلك مع أي

من إدارات الشركة مع اتاحة امكانية الحصول على البينات والمعلومات اللازمة بالأوقات المناسبة للمساهمة بأنشطة الشركة.

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

موجز عن تطبيق متطلبات وضع الآليات التي تتيح حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية بشكل مستمر:

يتم توفير برنامج تعريفي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد ويتضمن هذا البرنامج ملفاً يضم وصفاً لمهام أنشطة الشركة والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر ونظام الرقابة بالإضافة إلى أية معلومات أخرى ذات صلة ويتم التنسيق لإجراء اجتماع مع إدارة الشركة ليتم من خلاله التعرف على آلية سير أعمال الشركة وأفضل السبل التي يتم من خلالها الاستفادة من خبرات العضو الجديد ليكون قيمة مضافة للشركة، وتتم مراجعة البرنامج التعريفي وتعديله بشكل دوري وضمان توفره في حال تغير مجلس أو أحد أعضائه كما يتم اتاحة الفرصة والتنسيق مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للحصول على برامج التدريب بشأن ما يستجد من معايير وتنظيمات وتحديثات خاصة في مجال العمل الإداري والمالي وذلك لتطوير أدائهم وتنمية مهاراتهم لينعكس إيجاباً على أداء الشركة.

- **نبذة عن كيفية تقييم أداء مجلس الإدارة ككل، وأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:**

يتم إجراء التقييم الذاتي لأداء مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية، حيث يتم إجراء التقييم من خلال مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات الأداء الرئيسية التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة وذلك لمعرفة الجوانب الرئيسية التي يمكن تطويرها بشكل دوري ومستدام.

وكذلك يتم تقييم أداء الإدارة التنفيذية وموظفي الشركة بشكل سنوي اعتمادا على مؤشرات الأداء المعتمدة في سياسة الموارد البشرية لخلق بيئة عمل مؤسسية يتم فيها تحفيز الأداء وتطوير جوانب الضعف.

- **نبذة عن جهود مجلس الإدارة بخلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين في الشركة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحسين معدلات الأداء:**

يقوم مجلس إدارة الشركة من خلال السياسات واللوائح التي تم اعتمادها والتي يتم مراجعتها حالياً لاعتمادها مستقبلاً بضمان توافر الآليات اللازمة لخلق قيم مؤسسية في بيئة العمل في الشركة من شأنها تطوير أداء ادارات الشركة من خلال الاعتماد بشكل أكبر على التقارير الشاملة والمتكاملة التي تتيح فرصة لمستخدميها باتخاذ قرارات بشكل أفضل وكذلك تعتبر هذه التقارير بأنواعها المختلفة كونها صادرة من ادارات ذات أنشطة مختلفة آلية مناسبة لضمان استمرارية أداء تلك الأنشطة وفق المعايير المطلوبة وكذلك هي آلية لتقييم أداء تلك الادارات لتطويرها بشكل مستمر.

القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

- **موجز عن وضع سياسة تكفل تحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع:**

إلتزاماً بما جاء في الفصل الثاني عشر من الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، فقد قام مجلس الإدارة باعتماد سياسة خاصة بالمسؤوليات الاجتماعية للشركة خلال عام 2016.

وهذه المسؤولية تُعد إلتزاماً يتخطى نطاق القانون ويتسم بمتابعة الأهداف طويلة المدى النافعة للمجتمع، وتتسم المسؤولية الاجتماعية للشركة بتركيزها على العمل وفق منظومة أخلاقية من جانب الشركة والسعي لتحقيق أهداف وعناصر التنمية المستدامة للمجتمع ككل بقدر المستطاع.

حيث تتضمن السياسة التركيز على خلق فرص عمل للكوادر والقوى العاملة الوطنية وفتح المجال أمام تطويرهم وتحسين الأحوال المعيشية لتلك القوى العاملة وأسرهم، كما تضمنت السياسة ضرورة الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية التي تتمثل بالعدالة وعدم التمييز بين الشرائح في التعامل مع أصحاب المصالح، وقد نصت السياسة بضرورة الالتزام بعدم مخالفة قوانين البيئة المتعارف عليها، وكذلك ضرورة المساهمة في أنشطة بين فترة والأخرى في أنشطة اجتماعية هادفة عند الاستطاعة وبما لا يضر بحقوق المساهمين.

- **نبذة عن البرامج والآليات المستخدمة والتي تساعد على إبراز جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي:**

ايماناً من الشركة بأهمية بذل الجهود لقدر الإمكان للمساهمة بتطوير المجتمع، قامت الشركة خلال السنوات السابقة بالتركيز على دعم الكوادر الوطنية من خلال الحرص المستمر على اتاحة الأولية في الفرص الوظيفية للمواطنين، كما قامت الشركة فتح مجال أمام تلك الكوادر في الشركة للتطوير من خلال برامج ودورات بالتنسيق مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وغيرها من الجهات.

كما أنه سوف تعمل الشركة خلال عام 2018 على مخاطبة بعض الجامعات في دولة الكويت لفتح المجال أمام طلبتها و إرسالهم للشركة للخضوع لبرنامج تدريبي في سبيل تطويرهم و مساعدتهم قبل الخروج إلى سوق العمل و ذلك من باب المشاركة الاجتماعية للقطاع الخاص في خدمة المجتمع.

د. فؤاد عبدالله العمر

نائب رئيس مجلس الإدارة

تقرير المكافآت و المزايا للشركة الخليجية المغاربية القابضة ش.م.ك

عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31

- **المقدمة:**

تعتمد سياسة المكافآت والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين للشركة الخليجية المغاربية القابضة على تحقيق التوازن بين التطوير المستدام للأداء مع المحافظة على وجود الأشخاص ذوي الكفاءة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتنعكس إيجاباً على مصالح المساهمين والشركة بالإضافة إلى ذلك، يتم التركيز في سياسة المكافآت والمزايا الممنوحة على ضمان تعزيز الأهداف طويلة الأجل الخاصة بحماية مصالح الشركة وتنمية مواردها.

ويقوم مجلس الإدارة متمثلاً في لجنة الترشيحات والمكافآت بشكل دوري بمراجعة سياسة المكافآت وكذلك شرائح المكافآت لتطويرها بما يضمن تحقيق الأهداف التي وضعت لأجلها، كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إن وجدت، ويتم رفع تقرير سنوي للجمعية العامة للمساهمين للمصادقة عليه وفقاً للقوانين والتعليمات من قبل الجهات الرقابية.

- **مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة:**

يتم في نهاية كل سنة مالية رفع مقترح بصرف أو عدم صرف مكافأة سنوية لأعضاء مجلس الإدارة يتم ربطها بأداء الشركة ونتائجها المالية وكذلك أداء مجلس الإدارة بما يتوافق مع مؤشرات الأداء الرئيسية المعتمدة لدى الشركة وكذلك بما لا يتعارض مع قانون الشركات وتعليمات الجهات الرقابية المختصة، بالإضافة إلى ذلك يتم صرف مكافأة حضور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتم تحديدها لكل لجنة على حدة بقرار من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع لائحة وسياسات الشركة.

وفيما يلي تفصيل المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة (إن وجدت) وفقاً لشرائح المكافآت المذكورة أعلاه:

أولاً: مقترح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31

الصفة	مبلغ المكافأة
رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد
نائب رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد
عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
الإجمالي	-

نظرا للنتائج المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 تمت التوصية بعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2017.

ثانياً: مكافآت حضور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31

نوع المكافأة	عدد الأعضاء	عدد الإجتماعات	مبلغ المكافأة
حضور لجنة المخاطر	3	4	لا يوجد
حضور لجنة التدقيق *	3	9	لا يوجد
حضور لجنة المكافآت و الترشيحات	3	1	لا يوجد
حضور اللجنة التنفيذية **	3	4	4000
الإجمالي			4000 د.ك

*هذه اللجنة تتضمن عضو جديد بتاريخ 2017/10/3.

**هذه اللجنة تتضمن عضو جديد بتاريخ 2017/10/3 ومبلغ المكافأة المستحقة عن حضور عدد اجتماعين هو 800 د.ك.

- **مكافآت ومزايا الإدارة العليا والمدير المالي أو من في محله في الشركة:**

تقوم لجنة المكافآت والترشيحات برفع مقترح لمجلس الإدارة خاص بمنح مكافأة للإدارة العليا والمدير المالي أو من في محله بالشركة وذلك وفقاً لسياسة المكافآت الخاصة بالشركة وبما يتناسب مع النتائج المالية التي يتم تحقيقها في كل عام مع الأخذ بالإعتبار بشكل أساسي تقييم الأداء السنوي، وفيما يلي تفاصيل شرائح المكافآت والمبالغ التي تم صرفها كمكافآت عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 (إن وجدت):

الصفة	مبلغ المكافأة
الرئيس التنفيذي	لا يوجد
مساعد المدير المالي *	لا يوجد
الإجمالي	-

*لايوجد مدير مالي بالشركة في الوقت الحالي.

نظراً للنتائج المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 تمت التوصية بعدم صرف مكافآت للإدارة التنفيذية بالشركة لعام 2017.

- **مكافآت ومزايا موظفين الشركة:**

تقتضي سياسة الشركة الخليجية المغاربية القابضة مكافأة الموظفين بناء على الإنتاجية والأداء والتي من شأنها مساعدة الشركة في تحسين أداؤها، حيث تكون المكافأة الممنوحة لهم متلائمة مع التقييم السنوي للموظفين، وذلك وفقاً للسياسات والإجراءات المتبعة.

وتقوم الإدارة التنفيذية بتحديد المكافآت والمزايا الخاصة بالموظفين وترفع إلى لجنة المكافآت والترشيحات ومنها لمجلس الإدارة للموافقة، وذلك من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن المجلس، ونظراً للنتائج المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 لم يتم صرف مكافآت للموظفين لعام 2017.

.....

طلال جاسم الخرافي

رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تقرير لجنة التدقيق للشركة الخليجية المغاربية القابضة

عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31

- **المقدمة:**

إن سلامة البيانات المالية للشركة تعد أحد المؤشرات الهامة عن نزاهة و مصداقية الشركة في عرض مركزها المالي ، وبالتالي تزيد من ثقة المستثمرين في البيانات و المعلومات التي توفرها الشركة ، ووجود لجنة التدقيق مع تفعيل دورها يعد أحد أهم السمات الرئيسية الدالة على تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وبالأخص القاعدة الرابعة (ضمان نزاهة التقارير المالية) من الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء هيئة أسواق المال، حيث تعمل هذه اللجنة على ترسيخ ثقافة الالتزام داخل الشركة و للوصول إلى الهدف الرئيسي وهو ضمان سلامة و نزاهة التقارير المالية للشركة ، فضلاً عن التأكد من كفاية و فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة للشركة و استقلالية و نزاهة مراقب الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي ، وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق بما يتوافق مع تعليمات الجهات الرقابية المختصة.

- **مهام ونظم لجنة التدقيق:**

1. المراجعة الدورية للبيانات المالية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة.
2. المراجعة الربع سنوية و إتخاذ التوصيات حول الأمور المحاسبية الهامة و التقارير المالية و فهم أثرها على البيانات المالية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة.
3. مراجعة السياسات المحاسبية وتقارير البيانات المالية والإفصاحات بما في ذلك أي تغيرات جوهرية في اختيار / تطبيق السياسات المحاسبية للشركة.
4. ضمان الإلتزام بالمعايير المحاسبية و معايير إعداد التقارير و المتطلبات القانونية الأخرى و التي تتعلق بالتقارير المالية، مثل تعليمات هيئة أسواق المال و قانون الشركات التجارية و الجهات الرقابية الأخرى.
5. تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
6. مراجعة تقارير المدقق الداخلي و الخارجي للشركة و الحصول على النتائج الهامة و التوصيات إضافة إلى رد الإدارة.
7. مراجعة ميثاق عمل و خطط و أنشطة و الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي.
8. التوصية بتعيين المدقق الداخلي والتوصية بمكافآته أو التوصية بتعيين جهة خارجية مستقلة للقيام بمهام التدقيق الداخلي بعد أخذ موافقة هيئة أسواق المال.
9. الاجتماع بصورة دورية مع المدقق الداخلي لمناقشة أي أمور ترى اللجنة أو المدقق الداخلي ضرورة مناقشتها.
10. متابعة أعمال مراقب الحسابات الخارجي و التنسيق و تحديد نطاق و مجال التدقيق في حال كان هناك اكثر من مراقب حسابات خارجي للشركة.

11. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم و تحديد أتعابهم، و التأكد من إستقلاليتهم، و مراجعة خطابات تعيينهم.
12. مناقشة البيانات المالية الربع سنوية و السنوية المدققة مع الإدارة العليا و المدقق الخارجي.
13. مراجعة نتائج التدقيق مع الإدارة العليا و المدقق الخارجي.
14. مراجعة فاعلية النظم و مراقبة الإلتزام بالقوانين و التعليمات و متابعة أي حالات لعدم الإلتزام.
15. مراجعة نتائج أي فحص أو تدقيق من قبل الجهات الرقابية و إتخاذ الإجراءات المناسبة جراء تلك النتائج.
16. التأكد من إلتزام الشركة بالقوانين و التعليمات و السياسات و النظم ذات العلاقة.
17. أداء أي أعمال أخرى يطلبها مجلس الإدارة، و الإشراف على التحقيقات الخاصة عند الحاجة.
18. تقييم أداء اللجنة وأداء أعضائها سنوياً للتأكد من أداء كافة المهام و المسئوليات المذكورة في ميثاق العمل الخاص بلجنة التدقيق.

- **<u>أهم ما تم إنجازه خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31:</u>**

قامت اللجنة خلال عام 2017 بالاجتماع مع المدقق الداخلي أربع مرات و الإطلاع على تقارير المدقق الداخلي بشأن إلتزام إدارات ووحدات الشركة بالسياسات واللوائح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وقد تم مناقشة تلك التقارير والتي تضمنت كذلك ملاحظات المدقق وردود الإدارات المعنية، وذلك لمعرفة الوصول إلى تأكيد معقول من فعالية نظم الرقابة الداخلية للشركة ومدى إلتزام الإدارة في القوانين والسياسات واللوائح المعتمدة.

كما قامت اللجنة خلال العام بالاجتماع مع مراقبي الحسابات و مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 و التأكد من سلامتها و إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والمعتمدة من قبل هيئة أسواق المال، كما تم مناقشة أهم العناصر التي أثرت على النتائج المالية للشركة وبالأخص الإنخفاضات في القيم العادلة لأصول الشركة وآلية احتسابها ، كما تم مناقشة مدى إستجابة وتعاون الإدارة التنفيذية في توفير كافة الأوراق و المستندات المطلوبة لمراقبي الحسابات والتأكد من عدم وجود أي عوائق بهذا الخصوص.

وقد تم ترشيح مراقب حسابات للشركة للقيام بأعمال التدقيق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 ليقوم مجلس الإدارة بدوره برفع توصية للجمعية العامة للمساهمين بتعيين مراقب حسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

وقد تم مراجعة أداء إدارة التدقيق الداخلي و مدى إلتزامهم في تقديم التقارير اللازمة للجنة، و رفع توصية لمجلس الإدارة بتعيين أو إعادة تعيين مكتب مستقل للقيام بأعمال التدقيق الداخلي للشركة بما لا يتعارض مع موافقة هيئة أسواق المال للشركة بالاستعانة بمكتب تدقيق للقيام بهذه المهام، و كذلك تم النظر في تعيين مكتب تدقيق مستقل لمراجعة و تقييم أداء مكتب الإستشارات القائم بأعمال التدقيق الداخلي للشركة و مكتب آخر للقيام بمراجعة سنوية لمدى كفاية و فعالية نظم الرقابة الداخلية للشركة و رفع تقرير سنوي لهيئة أسواق المال بهذا الشأن.

- **اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31:**

أعضاء اللجنة	الصفة	عدد اجتماعات اللجنة							
		22 مارس	30 مارس	14 مايو	19 يوليو	5 نوفمبر	10 ديسمبر	12 ديسمبر	13 ديسمبر	14 ديسمبر
		1	2	3	4	5	6	7	8	9
الدكتور/ فؤاد عبدالله العمر	نائب رئيس مجلس الإدارة (مستقل)	√	√	√	√	√	√	√	√	√
السيد/ طارق احمد الجاسم	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	√	√	√	√	√	√	√	√	√
السيد/ علي عبدالله الخميس	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي) *	×	×	×	×	√	×	√	√	√

*عضو في لجنة التدقيق ابتداءً من 2017/7/20.

د. فؤاد عبدالله العمر

نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

للشركة الخليجية المغاربية القابضة

للفترة من 2017/01/01 إلى 2017/12/31

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى مساهمي: شركة الخليجية المغاربية القابضة.

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته.

وفقاً للعقد الموقع بيننا فإننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة نقدم التقرير التالي:

إننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة قد راقبنا ودققنا العقود المتعلقة بالمعاملات والأنشطة التي طرحتها الشركة خلال الفترة من 2017/01/01 إلى 2017/12/31 ولقد قمنا بالمراقبة والمراجعة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كانت الشركة قد التزمت بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والقرارات و المبادئ و الإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا، أما مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل في مدى التزام الشركة بذلك بناء على تدقيقنا.

لقد قمنا بالمراقبة بالكيفية المناسبة والمراجعة التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في الشركة على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار الرأي في مدى تماشي أعمال الشركة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

في رأينا أن العقود والوثائق والعمليات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من 2017/01/01 إلى 2017/12/31، والتي اطلعنا عليها، قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ونحيطكم علماً بأن الشركة لا تقوم بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين.

هذا ونسأل الله العلي القدير أن يوفق القائمين على الشركة لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز وأن يحقق للجميع الرشاد والسداد، والله ولي التوفيق.

هيئة الرقابة الشرعية

أ.د/عبدالعزيز القصار **رئيس هيئة الرقابة الشرعية**	**د/عيسى زكي عيسى** **عضو هيئة الرقابة الشرعية**	**د /علي إبراهيم الراشد** **عضو هيئة الرقابة الشرعية**

الشركات التابعة و الزميلة

قامت الشركة بتأسيس مجموعة شركات بغرض تحقيق أغراضها ونشاطاتها المستقبلية وتنفيذ إستراتيجيتها التوسعية نحو الأسواق المستهدفة. وفيما بلي الشركات التابعة والزميلة.

الشركة الليبية للتجارة العامة ذ.م.م	
شركة الشام الخليجية القابضة	
شركة الشام الخليجية المحدودة المسؤولية	
شركة المغرب الشمال أفريقية	
شركة الجنزور العقارية	
شركة دريم بلدينج	
شركة رواج القابضة	
شركة الخليج المغربية	

الشركة الخليجية المغاربية القابضة – ش.م.ك.عامة
والشركات التابعة لها
دولة الكويت
البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

Crowe Horwath™
هوروث المهنا وشركاه
محاسبون قانونيون
عضو كرو هوروث إنترناشيونال

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	4-1
بيان المركز المالي المجمع	5
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	6
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	7
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	9 - 8
بيان التدفقات النقدية المجمع	10
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	52 - 11

Crowe Horwath™

هوروث المهنا وشركاه
محاسبون قانونيون
عضو كرو هورُوث إنترناشيونال

ص.ب : 26154 صفاة، الكويت
الرمز البريدي 13122
تليفون : 22942740 965+
فاكس : 22452549 965+
www.crowehorwath.com.kw

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/ المساهمين المحترمين
الشركة الخليجية المغاربية القابضة – ش.م.ك.عامة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة لشركة الخليجية المغاربية القابضة – ش.م.ك. ع. ("الشركة الأم") والشركات التابعة لها (المجموعة)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2017، وبيان الأرباح أو الخسائر المجمع وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع، وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع وبيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017، وعن نتائج أعمالها المجمعة وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسئولياتنا وفق تلك المعايير قد تم شرحها ضمن فقرة مسئوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلين عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين ، كما قمنا بالإلتزام بمسئولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع متطلبات المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن فحوى تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، والى التوصل الى رأينا المهني حولها، وأننا لا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الأمور. كما قمنا بتحديد الأمور المبينة أدناه كأمور التدقيق الرئيسية.

تقييم العقارات الاستثمارية

تمثل العقارات الاستثمارية للمجموعة ما نسبته 75% من اجمالي الاصول وتشمل مباني تقع في الكويت واراضي ومشاريع قيد التطوير خارج الكويت. إن تقييم العقارات الاستثمارية يعتبر مجالا حكميا هاما يتطلب عددا من الافتراضات بما في ذلك عوائد الرسملة وايرادات الايجار المستقبلية ومعدلات الاشغال وصافي الايرادات التشغيلية والمقارنة مع المعاملات السوقية الاخيرة. ان التغيرات في هذه الافتراضات والاحكام قد تؤدي الى تغيرات هامة في تقييم العقارات الاستثمارية وبالتالي في الارباح او الخسائر غير المحققة في بيان الارباح او الخسائر المجمع. إن افصاحات المجموعة حول عقاراتها الاستثمارية مدرجة في الايضاحات 5.9 و 5.10 و 8 و 9 و 26.3.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

تقييم العقارات الاستثمارية (تتمة)

إن إجراءات التدقيق التي قمنا بها شملت تقييم مدى ملاءمة عملية الادارة لمراجعة وتقييم عمل المقيّمين الخارجيين وتقييماتهم بما في ذلك اعتبارات الادارة لكفاءة واستقلالية المقيّمين الخارجيين. كما قمنا بتقييم مدى ملاءمة منهجيات التقييم المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بما في ذلك المناقشات مع الادارة والمقيّمين المستقلين واختبار التقديرات والافتراضات ومنهجية التقييم المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. قمنا ايضا بالحصول على المعلومات المعنية المقدمة من الادارة الى المقيّمين المستقلين فيما يتعلق بايرادات الايجار وعملية الاشغال للتأكد من انها كانت متفقة مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال اعمال التدقيق التي قمنا بها.

تقييم الاصول المالية المتاحة للبيع

تمثل استثمارات المجموعة في الاصول المالية المتاحة للبيع ما نسبته 16% من اجمالي الاصول. ونظرا لهياكلها وشروطها الفريدة، فان تقييم هذه الاستثمارات يعتمد اما على تقييمات خارجية مستقلة او على نماذج مطورة داخليا وليس على اسعار معلنة في اسواق نشطة. لذا، هناك شك كبير في القياس وارد في هذا التقييم. نتيجة لذلك، كان تقييم هذه الادوات أمرا هاما لاعمال التدقيق التي قمنا بها. لذلك قمنا ببذل جهود تدقيق كبيرة في تقييم مدى ملاءمة التقييمات والافتراضات المتعلقة بها. ان افصاحات المجموعة حول اصولها المالية المتاحة للبيع مدرجة في الايضاحات 5.12، 10 و 26.2.

تضمنت اجراءات التدقيق التي قمنا بها مطابقة القيمة الدفترية للاستثمارات غير المسعرة مع تقييمات المجموعة الداخلية او الخارجية المعدة باستخدام تقنيات تقييم وكذلك تقييم واختبار مدى ملاءمة التقديرات والافتراضات ومنهجية التقييم وقمنا بالحصول على المستندات والتوضيحات الداعمة لتعزيز تلك التقييمات.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

إن الادارة مسؤولة عن "المعلومات الاخرى" تتكون فقرة "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 ، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة الشركة الأم، قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

ان رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الاخرى ونحن لا نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الاخرى المبينة أعلاه وأثناء القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما اذا كانت المعلومات الاخرى غير متطابقة جوهريا مع البيانات المالية المجمعة المرفقة أو مع معلوماتنا التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق او غير ذلك من الأمور التي قد يشوبها اخطاء مادية. وإذا ما استنتجنا، بناء على الاعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، بأن هناك فعلا اخطاء مادية ضمن تلك المعلومات الاخرى، فالمطلوب منا بيان تلك الأمور. ليس لدينا اي شيء للتقرير عنه في هذا الشأن.

مسئولية الادارة و المسؤولين عن تطبيق الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الادارة هي الجهة المسؤولة عن اعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الضبط الداخلي الذي تراه مناسبا لتمكينها من اعداد البيانات المالية المجمعة بشكل خال من فروقات مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

ولاعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، والافصاح ،عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الادارة تصفية المجموعة أو ايقاف أنشطتها، أو عدم توفر أية بديل آخر واقعي سوى إتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة، بشكل متكامل، خالية من فروقات مادية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، واصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تكتشف دائما الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الفروقات يمكن أن تنشأ من الغش أو الخطأ وتعتبر مادية سواء كانت منفردة أو مجتمعة، عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق. كما أننا:

- نقوم بتحديد وتقييم مخاطر الفروقات المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ اجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لابداء رأينا. أن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الغش تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشمل تضارب، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الضبط الداخلي.

- استيعاب اجراءات الضبط الداخلي التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم اجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية اجراءات الضبط الداخلي للمجموعة.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والايضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الادارة.

- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الادارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما اذا كان هناك أمور جوهرية قائمة ومرتبطة بأحداث أو ظروف قد تشير الى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية. واذا ما توصلنا الى وجود تلك الشكوك الجوهرية، فان علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير التدقيق والى الافصاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما اذا كانت تلك الافصاحات غير ملائمة، سوف يؤدي ذلك الى تعديل رأينا. ان استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي الى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الاطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الافصاحات، وفيما اذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة عن المعلومات المالية الخاصة بالشركات او الأنشطة الأخرى الواردة ضمن المجموعة لابداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. اننا مسؤولون عن توجيه والاشراف على واداء اعمال تدقيق المجموعة. لا نزال المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول اعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد قمنا بالعرض على المسؤولين عن تطبيق الحوكمة ، وضمن امور أخرى، خطة واطار وتوقيت التدقيق والأمور الجوهرية الأخرى التي تم اكتشافها، بما في ذلك اية نقاط ضعف جوهرية في نظام الضبط الداخلي التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن تطبيق الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن تطبيق الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة. ولقد قمنا بالافصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق، ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الافصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جدا، قررنا عدم الافصاح عنها ضمن تقريرنا تجنبا لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الافصاح عنها والتي قد تطغي على المصلحة العامة.

Crowe Horwath

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة الأم تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس ادارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذة البيانات المالية المجمعة، متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات. وقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، والتعديلات اللاحقة لهما، وأن الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، مخالفات لأحكام قانون الشركات ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، أو عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة الأم، والتعديلات اللاحقة لهما، على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

الكويت في: 22 مارس 2018

د. سعد منير المهنا
سجل مراقبي الحسابات رقم 29 فئة أ
هـ وروث المهنا وشركاه

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2017

	إيضاح	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
		دينار كويتي	دينار كويتي
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
معدات		14,265	14,630
عقارات استثمارية	8	7,107,990	7,503,310
عقارات قيد التطوير	9	9,196,580	9,131,501
استثمارات متاحة للبيع	10	3,486,378	3,493,767
استثمار في شركات زميلة	11	913,957	917,534
دفعة مقدمة لشراء عقار استثماري	12	373,577	367,385
		21,092,747	21,428,127
الأصول المتداولة			
ذمم مدينة وأصول أخرى	13	123,874	153,107
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		6,894	12,041
النقد والنقد المعادل	14	506,787	394,303
		637,555	559,451
مجموع الأصول		21,730,302	21,987,578
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	15	15,000,000	15,000,000
أسهم خزينة	16	(337,694)	(337,694)
إحتياطي قانوني	17	751,821	751,821
إحتياطي اختياري	17	751,821	751,821
إحتياطي ترجمة عملات أجنبية		1,424,693	1,252,590
إحتياطي القيمة العادلة		(285,417)	(263,373)
خسائر متراكمة		(3,766,682)	(3,581,363)
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمالكي الشركة الأم		13,538,542	13,573,802
الحصص غير المسيطرة		4,250,101	4,420,378
إجمالي حقوق الملكية		17,788,643	17,994,180
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		74,463	39,229
تمويل إجارة	18	1,559,595	1,669,744
		1,634,058	1,708,973
المطلوبات المتداولة			
الجزء المتداول من تمويل إجارة	18	2,087,056	2,067,232
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	19	220,545	217,193
		2,307,601	2,284,425
إجمالي المطلوبات		3,941,659	3,993,398
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		21,730,302	21,987,578

د. فؤاد عبدالله العمر
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالعزيز جاسم الفيلكاوي
الرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة 11 إلى صفحة 52 تعتبر جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع

	إيضاح	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
		دينار كويتي	دينار كويتي
الإيرادات			
أتعاب إدارة		**8,886**	9,126
إيرادات التأجير – صافي		**453,514**	461,166
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	8	**(395,320)**	(686,980)
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**(5,147)**	–
أرباح من بيع/استرداد استثمارات متاحة للبيع		**239,781**	91,561
حصة من نتائج أعمال شركات زميلة	11	**14,024**	(180,479)
إيرادات توزيعات أرباح		**78,882**	100,284
أرباح فروقات عملات أجنبية		**(10,183)**	4,429
إيرادات أخرى		**2,099**	5,451
		386,536	(195,442)
المصاريف والأعباء الأخرى			
مصاريف عمومية وإدارية	21	**(410,309)**	(353,372)
استهلاكات		**(4,331)**	(4,068)
تكاليف تمويلية		**(206,354)**	(196,489)
خسائر انخفاض في قيمة عقارات قيد التطوير	9	**–**	(1,769,417)
مخصص دفعة مقدمة لشراء عقار استثماري	12	**–**	(367,386)
		(620,994)	(2,690,732)
خسارة السنة		**(234,458)**	(2,886,174)
العائد إلى:			
مالكي الشركة الأم		**(185,319)**	(1,637,330)
الحصص غير المسيطرة		**(49,139)**	(1,248,844)
خسارة السنة		**(234,458)**	(2,886,174)
خسارة السهم الأساسية والمخففة العائدة إلى مالكي الشركة الأم	22	**(1.27) فلس**	(11.26) فلس

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة 11 إلى صفحة 52 تعتبر جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع

	31 ديسمبر 2017 دينار كويتي	31 ديسمبر 2016 دينار كويتي
خسارة السنة	(234,458)	(2,886,174)
الدخل الشامل الآخر:		
بنود يعاد تصنيفها لاحقاً في بيان الأرباح أو الخسائر:		
فروقات التحويل الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية	**50,965**	47,437
إستثمارات متاحة للبيع:		
- صافي التغير في القيمة العادلة الناتج خلال السنة	**(60,853)**	22,764
- محول إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع نتيجة البيع	**38,809**	-
مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة	**28,921**	70,201
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	**(205,537)**	(2,815,973)
مجموع الدخل الشامل العائد إلى:		
مالكي الشركة الأم	**(35,260)**	(1,587,878)
الحصص غير المسيطرة	**(170,277)**	(1,228,095)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	**(205,537)**	(2,815,973)

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة 11 إلى صفحة 52 تعتبر جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

	حقوق الملكية الخاصة بمالكي الشركة الأم									
	رأس المال	أسهم خزينة	إحتياطي قانوني	إحتياطي إختياري	إحتياطي ترجمة عملات أجنبية	إحتياطي القيمة العادلة	خسائر متراكمة	المجموع الفرعي	الحصص غير المسيطرة	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2017	15,000,000	(337,694)	751,821	751,821	1,252,590	(263,373)	(3,581,363)	13,573,802	4,420,378	17,994,180
خسارة السنة	-	-	-	-	-	-	(185,319)	(185,319)	(49,139)	(234,458)
الدخل الشامل الآخر:										
فروق صرف ناتجة من ترجمة العمليات الأجنبية	-	-	-	-	172,103	-	-	172,103	(121,138)	50,965
استثمارات متاحة للبيع:										
– صافي التغير في القيمة العادلة الناتج خلال السنة	-	-	-	-	-	(60,853)	-	(60,853)	-	(60,853)
– محول إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع نتيجة البيع	-	-	-	-	-	38,809	-	38,809	-	38,809
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	-	172,103	(22,044)	(185,319)	(35,260)	(170,277)	(205,537)
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	**15,000,000**	**(337,694)**	**751,821**	**751,821**	**1,424,693**	**(285,417)**	**(3,766,682)**	**13,538,542**	**4,250,101**	**17,788,643**

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة 11 إلى صفحة 52 تعتبر جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

يتبع: بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

	حقوق الملكية الخاصة بمالكي الشركة الأم									
	رأس المال دينار كويتي	أسهم خزينة دينار كويتي	إحتياطي قانوني دينار كويتي	إحتياطي إختياري دينار كويتي	إحتياطي ترجمة عملات أجنبية دينار كويتي	إحتياطي القيمة العادلة دينار كويتي	خسائر متراكمة دينار كويتي	المجموع الفرعي دينار كويتي	الحصص غير المسيطرة دينار كويتي	المجموع دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2016	15,000,000	(337,694)	751,821	751,821	1,225,902	(286,137)	(1,944,033)	15,161,680	5,648,473	20,810,153
خسارة السنة	–	–	–	–	–	–	(1,637,330)	(1,637,330)	(1,248,844)	(2,886,174)
الدخل الشامل الآخر:										
فروق صرف ناتجة من ترجمة العمليات الأجنبية	–	–	–	–	26,688	–	–	26,688	20,749	47,437
إستثمارات متاحة للبيع:										
– صافي التغير في القيمة العادلة الناتج خلال السنة	–	–	–	–	–	22,764	–	22,764	–	22,764
إجمالي الدخل/ (الخسارة) الشامل للسنة	–	–	–	–	26,688	22,764	(1,637,330)	(1,587,878)	(1,228,095)	(2,815,973)
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	**15,000,000**	**(337,694)**	**751,821**	**751,821**	**1,252,590**	**(263,373)**	**(3,581,363)**	**13,573,802**	**4,420,378**	**17,994,180**

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة **11** إلى صفحة **52** تعتبر جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

	إيضاح	31 ديسمبر 2017 دينار كويتي	31 ديسمبر 2016 دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
خسارة السنة		(234,458)	(2,886,174)
تعديلات لـ :			
استهلاكات		4,331	4,068
ايرادات توزيعات أرباح		(78,882)	(100,284)
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية		395,320	686,980
انخفاض في قيمة عقارات قيد التطوير		-	1,769,417
مخصص دفعات مقدمة لشراء عقارات استثماري		-	367,386
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		5,147	-
ربح من بيع/ استرداد استثمارات متاحة للبيع		(239,781)	(91,561)
تكاليف تمويلية		206,354	196,489
حصة من نتائج أعمال شركات زميلة		(14,024)	180,479
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		43,413	6,785
		87,420	133,585
التغيرات في الأصول والمطلوبات التشغيلية			
ذمم مدينة وأصول أخرى		45,233	(7,912)
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى		3,352	(58,778)
النقد الناتج من العمليات		136,005	66,895
المدفوع من مكافأة نهاية خدمة الموظفين		(8,179)	(2,308)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		127,826	64,587
الأنشطة الاستثمارية			
المحصل من بيع/استرداد استثمارات متاحة للبيع		677,792	48,420
شراء استثمارات متاحة للبيع		(452,666)	-
إضافات عقارات قيد التطوير		(20,666)	(561,508)
دفعة مقدمة لشراء عقار استثماري		(6,192)	(6,638)
اضافات/ شراء عقارات استثمارية		-	(10,360)
شراء معدات		(3,966)	(11,768)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		62,882	116,284
استثمار في شركات زميلة – عائد رأس المال		17,601	-
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة الإستثمارية		274,785	(425,570)
الأنشطة التمويلية			
الحركة على تمويل إجارة		(90,325)	(31,524)
تكاليف تمويلية مدفوعة		(206,354)	(196,489)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(296,679)	(228,013)
صافي أثر تعديل ترجمة عملات أجنبية		6,552	8,667
الزيادة/ (النقص) في النقد والنقد المعادل		112,484	(580,329)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	14	394,303	974,632
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	14	506,787	394,303
معاملات غير نقدية:			
المحصل من بيع/استرداد استثمارات متاحة للبيع		-	213,750
شراء استثمارات متاحة للبيع		-	(213,750)

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة 11 إلى صفحة 52 تعتبر جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

1) التأسيس والأنشطة

إن الشركة الخليجية المغاربية القابضة – ش.م.ك (عامة) ("الشركة الأم") هي شركة كويتية مساهمة عامة تأسست في 3 ديسمبر 2005. إنعقد إجتماع الجمعية العمومية لتأسيس الشركة الأم في وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 14 ديسمبر 2005. تم إدراج أسهم الشركة الأم في سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 23 مارس 2010.

الأغراض الأساسية التي أسست من أجلها الشركة الأم هي:

- تقديم القروض إلى الشركات المستثمر فيها وتقديم الضمانات للغير، شريطة أن لا تقل حصة الشركة القابضة في الشركة المستثمر فيها عن 20%.
- تملك الحقوق الصناعية والملكية الفكرية المتعلقة بها أو أي علامات تجارية صناعية أخرى أو رسوم صناعية وأي حقوق اخرى متعلقة بها وتأجيرها للغير سواء داخل الكويت أو خارجها.
- تملك العقارات والمباني اللازمة للقيام بأنشطتها حسب ما يسمح به القانون.
- تملك الأسهم في الشركات المساهمة الكويتية والأجنبية بالإضافة إلى تملك الحصص في الشركات ذات المسؤولية المحدودة الكويتية والأجنبية والمشاركة في رأس مال تلك الشركات بنوعيها بما في ذلك إدارتها وإقراضها وكفالتها ضد الغير.
- إستغلال الفوائض المالية من خلال استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

للشركة الأم القيام بأنشطتها داخل الكويت أو خارجها سواء بصورة مباشرة أو بالوكالة.

- يحق للشركة الأم أن يكون لها مصلحة أو تشارك مع أي طرف أو جهة أخرى تقوم بأنشطة مماثلة لأنشطتها أو تقوم بمساعدتها على تحقيق أغراضها سواء في الكويت أو في الخارج. كما يحق للشركة الأم تأسيس أو شراء هذه الجهات أو المساهمة فيها.
- إن أسهم الشركة الأم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (إيضاح 7). كما تتكون المجموعة من الشركة الأم والشركات التابعة لها. في جميع الحالات، تخضع الشركة الأم في جميع أنشطتها إلى أحكام الشريعة الإسلامية وجميع الأنشطة التي تمثل تلك الأحكام تكون ملزمة للشركة الأم.

إن عنوان المكتب المسجل للشركة الأم هو: ص. ب 4425، الصفاة 13045، دولة الكويت.

اعتمد مجلس إدارة الشركة الأم البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 للإصدار في 22 مارس 2018، وهي خاضعة لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

2) أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والأصول المالية المتاحة للبيع والعقارات الاستثمارية التي تم قياسها بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي ("د.ك.") وهي العملة الأساسية وعملة العرض للشركة الأم.

3) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

4) تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2017

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية:

تعديل على معيار المحاسبة الدولي 7: مبادرة الإفصاح

إن التعديل على هذا المعيار والذي يسري بأثر مستقبلي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، يتطلب من المنشأة تقديم إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلاً من التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية.

ليس لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير مادي على الفترة الحالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12: إثبات موجودات ضريبية مؤجلة عن الخسائر غير المحققة

توضح التعديلات على هذا المعيار، والتي تسري بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، أن أي منشأة تحتاج إلى النظر فيما إذا كان قانون الضرائب يحد من مصادر الأرباح الخاضعة للضريبة مقابل خصم التعديل الناتج عن الفروقات الضريبية المؤقتة. بالإضافة إلى ذلك، توفر التعديلات إرشادات حول الطريقة التي يجب أن تحدد بها المنشأة الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة، وشرح الظروف التي يمكن أن يشمل فيها الربح الخاضع للضريبة استرداد بعض الموجودات لأكثر من قيمتها الدفترية.

ليس لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير مادي على الفترة الحالية.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2014 – 2016:

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 12 "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"

ينص المعيار 12 على أن المنشأة ليست بحاجة إلى تقديم ملخص معلومات مالية عن الحصص في شركات تابعة أو شركات زميلة أو مشاريع مصنفة (أو مدرجة ضمن مجموعة استبعاد) كمحتفظ بها للبيع. وتوضح التعديلات على أن هذا الأمر يعد الإعفاء الوحيد من متطلبات الإفصاح الخاصة بالمعيار 12 لتلك الحصص.

ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية

تم إصدار المعايير الجديدة والمعدلة التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية لكنها غير سارية بعد ولم تطبقها المجموعة:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 2: تصنيف وقياس معاملات السداد على أساس الأسهم

سوف يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. تتناول هذه التعديلات ثلاثة جوانب رئيسية كما يلي:

- تأثيرات شروط الاستحقاق على قياس التسويات النقدية لمعاملات السداد على أساس الأسهم.
- تصنيف معاملات السداد على أساس الأسهم مع خصائص التسوية بالصافي للالتزامات الضريبية المحتجزة.
- المحاسبة حيث أن تعديل بنود وشروط معاملات السداد على أساس الأسهم يغير تصنيفها من تسوية نقدية إلى تسوية حقوق ملكية.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على المجموعة.

4) تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

يحل هذا المعيار الذي يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 محل الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية: التحقق والقياس. يتعلق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بتصنيف وقياس وعدم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويقدم قواعد جديدة لمحاسبة التحوط ونموذج جديد للانخفاض في القيمة للموجودات المالية.

راجعت المجموعة موجوداتها ومطلوباتها المالية وتتوقع التأثير التالي نتيجة لتطبيق المعيار الجديد بتاريخ 1 يناير 2018:

إن الأوراق المالية المحلية المسعرة للمجموعة المصنفة حالياً كمتاحة للبيع سيتم إعادة تصنيفها كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن أرباح القيمة العادلة ذات الصلة ستحول من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة كما في 1 يناير 2018.

تتضمن الموجودات المالية الأخرى التي تحتفظ بها المجموعة ما يلي:

- أدوات حقوق ملكية مصنفة حالياً على أنها متاحة للبيع والتي يتاح لها خيار إثباتها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- استثمارات حقوق ملكية يتم قياسها حالياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر، والتي سيستمر قياسها على نفس الأساس وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، و

وبناءً على ذلك، لاتتوقع المجموعة أن تؤثر الإرشادات الجديدة على تصنيف وقياس هذه الموجودات المالية الأخرى. ومع ذلك، فإن الأرباح أو الخسائر الناتجة من بيع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لن يتم تحويلها بعد الآن إلى الأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع، وبدلاً من ذلك سيتم إعادة تصنيفها من احتياطي القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة. لن يكون هناك أثر على محاسبة المجموعة للمطلوبات المالية، حيث أن المتطلبات الجديدة تؤثر فقط على محاسبة المطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وليس لدى المجموعة أي من تلك المطلوبات. تم تحويل قواعد عدم الاعتراف من معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية: الإعتراف والقياس، ولم يتم تغييرها.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: إيرادات من عقود مع عملاء

يقدم هذا المعيار، الذي يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، إطار عمل شامل لتحديد إمكانية تحقق الإيرادات وحجم وتوقيت تحققها. يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الحالية التالية في تاريخ سريانه:

- معيار المحاسبة الدولي 18: الإيرادات
- معيار المحاسبة الدولي 11: عقود الإنشاء
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولي للتقارير المالية 13: برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولي للتقارير المالية 15: اتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولي للتقارير المالية 18: تحويلات الموجودات من العملاء.
- تفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31: الإيرادات – معاملات المقايضة التي تشمل خدمات الدعاية.

تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وتخطط لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب.

4) تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)
ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 16: التأجير

سوف يسري هذا المعيار للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 "التأجير" حيث يتطلب من المستأجرين إثبات جميع عقود التأجير في الميزانية العمومية بطريقة مماثلة لعقود التأجير التمويلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة للموجودات المنخفضة القيمة وعقود التأجير قصيرة الأجل. كما في تاريخ بدء عقد التأجير سيعترف المستأجر بالتزام سداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل المعني خلال فترة التأجير.

تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 16 وتخطط لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب.

المعيار الدولي للتقارير المالية 17: عقود التأمين

سوف يسري هذا المعيار الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021، ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4: عقود التأمين. ينطبق المعيار الجديد على كافة أنواع عقود التأمين، بغض النظر عن نوع المنشآت المصدرة لها، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية ذات خصائص المشاركة الاختيارية. إن جوهر المعيار الدولي للتقارير المالية 17 هو النموذج العام، مضافاً إليه:

أ) مواءمة خاصة للعقود ذات خصائص المشاركة الاختيارية المباشرة (أسلوب الأتعاب المتغيرة).

ب) أسلوب مبسط (أسلوب توزيع أقساط التأمين) بشكل رئيسي للعقود ذات الفترات القصيرة.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على المجموعة.

التفسير 22: العمليات بالعملات الأجنبية واعتبارات الدفعة المقدمة

يسري التفسير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 ويوضح أنه من أجل تحديد سعر الصرف الفوري لاستخدامه في الاعتراف الأول بالموجودات أو المصروفات أو الإيرادات ذات الصلة (أو جزء منها) عند عدم الاعتراف بالموجودات أو المطلوبات غير النقدية المتعلقة بالدفعة المقدمة، فإن تاريخ المعاملة يحتسب على أنه التاريخ الذي تعترف فيه المنشأة بشكل أولي بالموجودات أو المطلوبات غير النقدية المتعلقة الناتجة عن الدفعة المقدمة. إذا كان هناك دفعات متعددة أو استلام مقدمة للثمن المقابل، فيجب على المنشأة أن تحدد تاريخ المعاملات لكل دفعة أو استلام للدفعة المقدمة.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على المجموعة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري من 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر.

توضح التعديلات ما يلي:

أ) إن المنشأة التي تعتبر منشأة رأس مال مشترك أو غيرها من المنشآت المؤهلة قد تلجأ، عند الاعتراف الأولي على أساس كل استثمار على حدة، إلى قياس استثماراتها في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

4) تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية (تتمة)

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)

ب) إذا كانت منشآة لاتمثل بحد ذاتها منشأة استثمارية تمتلك حصة في شركة زميلة استثمارية أو مشروع مشترك استثماري، يجوز لها، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، أن تختار الإبقاء على القياس بالقيمة العادلة الذي تطبقه تلك الشركة الزميلة الاستثمارية أو المشروع المشترك الاستثماري على حصص الشركة الزميلة الاستثمارية أو المشروع المشترك الاستثماري في الشركات التابعة. ويتم هذا الاختيار بشكل منفصل لكل شركة زميلة استثمارية أو مشروع مشترك استثماري في آخر تاريخ حيث:

1) يتم فيه الاعتراف الأولي بالشركة الزميلة الاستثمارية أو المشروع المشترك الاستثماري،

2) تصبح فيه الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منشأة استثمارية،

3) تصبح فيه الشركة الزميلة أو المشروع المشترك الاستثماري شركة أم للمرة الأولى.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على المجموعة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 40 تحويلات العقارات الاستثمارية

ستسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والتي توضح متى يجب على المنشأة تحويل العقار، بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء أو التطوير، إلى أو من عقارات استثمارية. تنص التعديلات على أن التغير في الاستخدام يتم عندما يستوفي العقار، أو يتوقف عن استيفاء، تعريف العقار الاستثماري مع وجود دليل على التغير في الاستخدام. إن مجرد التغير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار لايعد دليلاً على التغير في الاستخدام.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على المجموعة.

5) السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة كما يلي:

5.1) أسس التجميع

تسيطر المجموعة على شركة تابعة عندما تتعرض لـ، أو يكون لها الحق بـ، عوائد متغيرة من مشاركتها مع المنشأة ويكون لها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سلطتها على الشركة التابعة. يتم اعداد البيانات المالية للشركات التابعة لتاريخ التقرير و التي لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ التقرير للشركة الأم ، باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. يتم عمل التعديلات لتعكس تأثير المعاملات الهامة والأحداث الأخرى التي تقع بين هذا التاريخ و تاريخ التقرير للبيانات المالية للشركة الام.

لغرض التجميع، تم حذف كافة المعاملات والأرصدة بين شركات المجموعة، بما في ذلك الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين شركات المجموعة. وحيث أن الخسائر غير المحققة نتيجة معاملات بيع الأصول بين شركات المجموعة قد تم عكسها لأغراض التجميع، الا أن تلك الأصول تم اختبارها لتحديد أي انخفاض في قيمتها وذلك بالنسبة للمجموعة ككل. تم تعديل المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة للشركات التابعة، أينما وجدت، للتأكد من توحيد السياسات المحاسبية المطبقة للمجموعة.

5) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.1) أسس التجميع (تتمة)

تم تسجيل بيان الارباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الخاصة بالشركات التابعة التي تم شراؤها او استبعادها خلال السنة، من تاريخ الحيازة الى تاريخ الاستبعاد، حسب الاقتضاء.

إن الحصص غير المسيطرة المدرجة كجزء من حقوق الملكية، يمثل الجزء من أرباح أو خسائر وصافي أصول الشركة التابعة التي لا تمتلكها المجموعة. تقوم المجموعة بفصل الإيرادات أو الخسائر الشاملة للشركات التابعة بين مالكي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة وفق حصص ملكية كل منهم في تلك الشركات.

عند بيع حصة مسيطرة في الشركات التابعة، فان الفرق بين سعر البيع وصافي قيمة الاصول بالاضافة الى فرق الترجمة التراكمي والشهرة يسجل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إن التغير في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة والتي لا تؤدي الى فقدان المجموعة للسيطرة على الشركات التابعة تتم المحاسبة عليها كمعاملات حقوق ملكية. ان القيم الدفترية لحصص المجموعة والحصص غير المسيطرة يتم تعديلها لتعكس التغيرات في حصصها المعنية في الشركات التابعة. واي فرق بين المبلغ الذي يتم به تعديل الحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع او المستلم يتم تسجيله مباشرة في حقوق الملكية ويخصص لمالكي الشركة الأم.

5.2) تحقق الإيرادات

يتم تسجيل الإيرادات إلى الحد الذي يكون فيه إمكانية الحصول على المنفعة الاقتصادية للمجموعة محتملة ويمكن قياسها بشكل يعتمد عليه وبغض النظر عما إذا تم تحصيل المقابل أم لا.

تنشأ الإيرادات من تقديم الخدمات ويتم قياسها عن طريق القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المزمع تقديمها. تقوم المجموعة بتطبيق معيار تحقق الإيرادات الوارد أدناه وبشكل منفصل لبنود الإيرادات لكل بند معرف.

5.2.1) أتعاب إدارة

يتم تحقق أتعاب الإدارة، نسبة إلى مرحلة إكمال المعاملة بتاريخ التقرير.

5.2.2) إيراد توزيعات الأرباح

إيرادات توزيعات الأرباح، خلاف أرباح الشركات الزميلة، يتم تسجيلها عندما يثبت حق استلام دفعات تلك الأرباح.

5.2.3) ايرادات إيجارات

يتم تسجيل إيرادات الإيجارات الناتجة من العقارات الإستثمارية بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

5.3) المصاريف التشغيلية

يتم تسجيل المصاريف التشغيلية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند استخدام الخدمات المقدمة أو عند حدوثها.

5.4) تكاليف تمويل

يتم احتساب وإدراج تكاليف التمويل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع على أساس نسبي زمني خلال فترة المطلوبات المتعلقة بها.

5) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.5) الضرائب

5.5.1) ضريبة دعم العمالة الوطنية (NLST)

تحتسب ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقا للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزير المالية رقم 24 لسنة 2006 بنسبة 2.5% من ربح المجموعة الخاضع للضريبة بعد خصم أتعاب أعضاء مجلس الإدارة للسنة. وطبقا للقانون، فان الإيرادات من الشركات الزميلة والتابعة وتوزيعات الأرباح النقدية من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية يجب خصمها من ربح السنة.

5.5.2) مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (KFAS)

تحتسب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح المجموعة الخاضع للضريبة وفقا لعملية الاحتساب المعدلة بناء على قرار أعضاء مجلس المؤسسة والذي ينص على أن الإيرادات من الشركات الزميلة والتابعة، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتحويل إلى الاحتياطي القانوني يجب استثناؤها من ربح السنة عند تحديد الحصة.

5.5.3) الزكاة

تحتسب حصة الزكاة بنسبة 1% من ربح المجموعة وفقا لقرار وزارة المالية رقم 58/2007 الساري المفعول اعتبارا من 10 ديسمبر 2007.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2016، لايوجد على المجموعة أي إلتزام تجاه مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة بسبب الخسائر التي تم تكبدها.

5.5.4) الضريبة على الشركات التابعة الأجنبية

تحتسب الضريبة على الشركات التابعة الأجنبية على أساس أسعار الضرائب المطبقة والمقررة طبقا للقوانين السائدة ولوائح وتعليمات الدول التي تعمل فيها تلك الشركات التابعة.

5.6) التقارير القطاعية

للمجموعة قطاعين تشغيليين: القطاع المحلي والقطاع الدولي . ولغرض تعريف تلك القطاعات التشغيلية، تقوم الإدارة بتتبع الخطوط الإنتاجية للمنتجات الرئيسية والخدمات. يتم إدارة تلك القطاعات التشغيلية بشكل منفصل حيث أن احتياجات وطرق إدارة كل قطاع تكون مختلفة . يتم معالجة كافة المعاملات البينية بين القطاعات بالأسعار المتداولة.

ولأغراض الإدارة، تستخدم المجموعة نفس سياسات المقاييس المستخدمة ضمن البيانات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فان الأصول أو الخصوم غير المخصصة لقطاع تشغيلي معين، لا يتم إدراجها للقطاع.

5) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.7) دمج الأعمال

تقوم المجموعة بتطبيق طريقة الشراء في محاسبة دمج الأعمال. يتم احتساب المقابل المحول من قبل المجموعة لغرض الحصول على ميزة السيطرة على الشركة التابعة، بمجموع القيم العادلة للأصول المحولة والإلتزامات القائمة وحقوق الملكية المصدرة للمجموعة كما في تاريخ الشراء ، والتي تشمل كذلك، القيم العادلة لأي أصل أو خصم قد ينتج عن ترتيبات طارئة أو محتملة. يتم تسجيل تكاليف الشراء كمصاريف عند حدوثها. وفي جميع معاملات دمج الأعمال، يقوم المشتري بتسجيل حصة الأطراف غير المسيطرة اما بالقيمة العادلة أو بنصيبه من حصته في صافي الأصول المعرفة للشركة المشتراة.

وفي حالة ما إذا تمت معاملة دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس القيمة العادلة للحصص التي تم شراؤها في السابق بقيمتها العادلة كما في تاريخ التملك وذلك من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تقوم المجموعة بتسجيل الأصول المعرفة المشتراة والخصوم القائمة التي تم الحصول عليها نتيجة دمج الأعمال بغض النظر عما اذا كانت تلك البنود قد تم تسجيلها ضمن البيانات المالية للشركة التي تم شراؤها أم لا، قبل تاريخ الشراء. ويتم عادة قياس الأصول المشتراه والخصوم المنقولة وبشكل عام، بالقيمة العادلة بتاريخ الشراء.

عند قيام المجموعة بحيازة نشاط معين، تقوم الإدارة بتقدير ملائمة تصنيفات وتوجيهات الأصول المالية المنقولة والالتزامات القائمة وفقا للبنود التعاقدية والظروف الاقتصادية والظروف القائمة بتاريخ الشراء. يتضمن ذلك فصل مشتقات الأدوات المالية الموجودة ضمن العقود المبرمة من قبل الشركة المشتراة.

يتم احتساب قيمة الشهرة بعد تسجيل قيمة الأصول غير الملموسة التي تم تعريفها وبشكل منفصل. ويتم احتسابها على أنها الزيادة ما بين : أ) القيمة العادلة للمقابل المقدم، ب) القيمة المسجلة للحصص غير المسيطرة في سجلات الشركة التي تم شراؤها، وبين، ج) القيمة العادلة كما في تاريخ الشراء، لأي حقوق ملكية قائمة في الشركة المشتراه فوق القيمة العادلة بتاريخ الشراء لصافي الأصول التي تم تعريفها. إذا كانت القيم العادلة للأصول المعرفة تزيد عن مجموع البنود أعلاه، يتم تسجيل تلك الزيادة (التي تعتبر ربح نتيجة المفاصلة) ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع مباشرة.

5.8) معدات

يتم تسجيل المعدات (بما في ذلك الأثاث والتركيبات وأجهزة الكمبيوتر) مبدئيا بتكلفة الشراء أو تكلفة التصنيع بما في ذلك التكاليف الإضافية اللازمة لجلب هذا الأصل إلى الموقع والحالة التي يمكن استخدامه من قبل المجموعة.

لاحقاً، يتم قياس المعدات باستخدام نموذج التكلفة، وهو التكلفة ناقصا الاستهلاك وخسائر الهبوط في القيمة. يتم تسجيل الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتخفيض القيمة بعد خصم قيمة الخردة للمعدات. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد من أن الطريقة المستخدمة وفترة الاستهلاك متماثلة مع المنافع الاقتصادية الناتجة من مكونات المعدات.

* الأثاث والتركيبات: 5 سنوات
* أجهزة الكمبيوتر: 2-5 سنوات

يتم تحديث البيانات الخاصة بتقديرات قيمة الخردة أو العمر الإنتاجي اللازم، سنوياً على الأقل.

عند بيع الأصل أو استبعاده، يتم حذف التكلفة والاستهلاك المتراكم الخاص به من الحسابات وأية أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد يتم تسجيلها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

5) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.9) عقارات استثمارية

تمثل العقارات الاستثمارية تلك العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير و/ أو لغرض الزيادة في قيمتها، ويتم محاسبتها باستخدام نموذج القيمة العادلة.

يتم قياس العقارات الإستثمارية مبدئيا بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. يتم لاحقا إعادة تقييم العقارات الإستثمارية سنويا وتدرج في بيان المركز المالي المجمع بقيمها العادلة. ويتم تحديد هذه القيم من قبل مقيمين محترفين خارجيين لهم خبرة كافية في تقييم العقارات خاصة فيما يتعلق بموقع وطبيعة تلك العقارات الاستثمارية مؤيدة بإثباتات من السوق.

يتم الاعتراف مباشرة بأي أرباح أو خسائر سواء ناتجة عن فروقات في القيمة العادلة أو عن بيع العقار في بيان الأرباح او الخسائر المجمع ضمن التغير في القيمة العادلة للعقار الإستثماري.

تتم التحويلات إلى أو من العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من العقار الاستثماري إلى عقار يشغله المالك، فإن التكلفة المعتبرة للمحاسبة اللاحقة هي القيمة العادلة بتاريخ التغير في الاستخدام. فإذا أصبح العقار الذي يشغله المالك عقارا استثماريا، عندها تقوم المجموعة بإحتساب هذا العقار وفقا للسياسة الظاهرة ضمن بند الممتلكات والآلات والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام.

5.10) عقارات قيد التطوير

تتمثل العقارات قيد التطوير في عقارات محتفظ بها للاستخدام المستقبلي كعقارات استثمارية ويتم قياسها مبدئيا بالتكلفة. يتم لاحقا إدراج العقارات قيد التطوير بالقيمة العادلة التي يتم تحديدها بناء على تقييم من قبل مقيمين مستقلين في نهاية كل سنة مالية وذلك باستخدام طرق تقييم متفقة مع أحوال السوق في تاريخ التقرير المالي. الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة يتم تسجيلها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إذا قررت المجموعة بأن القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية قيد التطوير لا يمكن تحديدها بشكل يعتمد عليه لكنها تتوقع بان يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات بشكل يعتمد عليه عند اكتمال الانشاء، عندها تقوم المجموعة بقياس تلك العقارات الاستثمارية قيد التطوير بالتكلفة حتى تصبح قيمتها العادلة من الممكن تحديدها بشكل يعتمد عليه او عند اكتمال التطوير (أيهما اقرب).

5.11) الاستثمار في الشركات الزميلة

الشركات الزميلة، هي تلك الشركات التي بإمكان المجموعة ممارسة التأثير الفعال عليها والتي لا تكون شركات تابعة أو شركات محاصة. يتم تسجيل الشركات الزميلة مبدئيا بالتكلفة وبعد ذلك يتم محاسبتها بإستخدام طريقة حقوق الملكية.

لا يتم الاعتراف بالشهرة أو التعديلات في القيمة العادلة لحصة المجموعة بشكل منفصل ولكن يتم تسجيلها ضمن قيمة الإستثمار في الشركة الزميلة.

عند استخدام طريقة حقوق الملكية، يتم زيادة وتخفيض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة بحصة المجموعة في أرباح أو خسائر والإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركة الزميلة بعد عمل التعديلات اللازمة لمطابقة السياسات المحاسبية مع سياسات المجموعة.

يتم حذف الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والشركات الزميلة إلى حد حصة المجموعة في تلك الشركات. وعندما يتم حذف الخسائر غير المحققة، يتم إختبار الأصول المعنية بتلك المعاملات لغرض التأكد من عدم انخفاض قيمتها.

5) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.11) الاستثمار في الشركات الزميلة (تتمة)

لا تتعدى نهاية الفترات المالية بين المجموعة والشركات الزميلة عن ثلاثة شهور. كما يتم عمل التعديلات اللازمة للمعاملات أو الأحداث الجوهرية التي تتم خلال تلك الفترة بين نهاية فترة الشركة الزميلة ونهاية فترة المجموعة. كما يتم التأكد من أن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة الزميلة هي ذاتها المستخدمة من قبل المجموعة في تلك المعاملات أو الأحداث الشبيهة.

عند فقدان ميزة التأثير الفعال على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل الحصة المتبقية بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل أي فرق بين القيمة الجارية للشركة الزميلة عند فقدان ميزة التأثير الفعال والقيمة العادلة للحصة المتبقية مضافا إليها المبالغ المحصلة نتيجة البيع، ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

5.12) الأدوات المالية

5.12.1) التحقق، القياس المبدئي وعدم التحقق

يتم تحقق الأصول والخصوم المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية وتقاس مبدئياً بالقيمة العادلة المعدلة بتكاليف المعاملات، بإستثناء تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر والتي تقاس مبدئيا بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد أصل مالي (أو جزء من أصل مالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مماثلة إذا كان ذلك مناسبا) إما:

– عندما ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية من تلك الأصول المالية

– أو عندما تقوم المجموعة بالتنازل عن حقها باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تتحمل الشركة الالتزام بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع" أو

(أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو

(ب) أن لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بالتنازل عن حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل أو تكون قد دخلت في ترتيب القبض والدفع ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ جوهريا بكافة مخاطر ومزايا الأصل أو تحويل السيطرة على الأصل، عندها يتم تحقق أصل جديد إلى مدى إلتزام المجموعة المتواصل بذلك الأصل.

لا يتم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الإلتزام المحدد أو إعفاؤه أو إلغاؤه أو إنتهاء صلاحية إستحقاقه . عند استبدال إلتزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير ، أو بتعديل شروط الإلتزام المالي الحالي بشكل جوهري ، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للإلتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

5.12.2) التصنيف والقياس اللاحق للأصول المالية

لغرض القياس اللاحق، فان الأصول المالية، غير تلك المحددة والنافذة كأدوات تحوط، يتم تصنيفها الى الفئات التالية عند التحقق المبدئي:

- قروض وذمم مدينة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر (FVTPL).
- أصول مالية متاحة للبيع (AFS).

5) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.12) الأدوات المالية (تتمة)

5.12.2) التصنيف والقياس اللاحق للأصول المالية (تتمة)

أن كافة الأصول المالية، غير تلك المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تخضع للمراجعة للتأكد من عدم انخفاض قيمتها على الأقل بتاريخ كل تقرير مالي وذلك لتحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي بأن أحد الأصول المالية أو مجموعة أصول مالية قد انخفضت قيمتها. يتم تطبيق معايير مختلفة لتحديد انخفاض القيمة لكل فة من فئات الأصول المالية المبينة أدناه.

- **القروض والذمم المدينة.**

تعتبر القروض والذمم المدينة أصول مالية غير مشتقة تتضمن دفعات محددة غير مدرجة في الأسواق المالية النشطة. بعد التحقق المبدئي، يتم قياس تلك الأصول المالية باستخدام طريقة التكلفة المطفأة بناء على معدل الفائدة الفعلي، ناقصا أي انخفاض في القيمة . ويتم إلغاء خصم تلك الأرصدة عندما يكون هذا الخصم غير مادي.

يتم عادة مراجعة مدى انخفاض قيمة الأرصدة الجوهرية المدينة عندما يكونوا قد استحقوا لفترة أو يكون هناك دلائل واقعية على أن إحدى الجهات المدينة سوف تخفق في التسديد. بالنسبة للذمم المدينة التي لا يمكن اعتبارها منخفضة القيمة بشكل فردي، يتم مراجعة انخفاض قيمتها كمجموعة وذلك عن طريق ربطها بالقطاع التشغيلي الخاص بها وبالمنطقة وغيرها من المخاطر المحيطة بها. عند ذلك يستند تقدير خسارة انخفاض القيمة على معدلات التخلف التاريخية الأخيرة للجهة المدينة لكل مجموعة محددة.

تقوم المجموعة بتصنيف القروض والذمم المدينة إلى الفئات التالية:

ذمم مدينه و أصول أخرى

تظهر الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي بناء على اتفاق التعاقد ناقصاً مخصص أي مبالغ غير قابلة للتحصيل. يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عندما لا يكون هناك احتمال لتحصيل المبلغ بالكامل. يتم شطب الديون المعدومة عند حدوثها.

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من نقد في الصندوق وحسابات بنكية بالإضافة إلى حسابات توفير عالية السيولة يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ معروفة من النقد ولا تخضع لمخاطر هامة من التغيرات في القيمة.

مستحق من أطراف ذات صله

يتمثل المستحق من أطراف ذات صله في أصول مالية تنشأ من خلال قيام المجموعة بتقديم الأموال مباشرة إلى المقترض والتي لها دفعات ثابتة أو محددة وغير مدرجة في سوق نشط.

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر (FVTPL).

إن تصنيف الإستثمارات كأصول مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يعتمد على كيفية مراقبة الإدارة لأداء تلك الاستثمارات. فعندما لا يتم تصنيفها كاستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة لكن لها قيم عادلة متاحة يمكن الاعتماد عليها والتغيرات في القيمة العادلة تدرج كجزء من بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في حسابات الإدارة، عندها يتم تصنيفها كاستثمارات محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند التحقق المبدئي.

5) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.12) الأدوات المالية (تتمة)

5.12.2) التصنيف والقياس اللاحق للأصول المالية (تتمة)

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر (FVTPL) (تتمة)

كما ان جميع الأدوات المالية المشتقة تندرج تحت هذه الفئة، باستثناء تلك الأدوات المحددة والنافذة كأدوات تحوط والتي تطبق عليها متطلبات محاسبة التحوط.

يتم قياس الأصول في هذه الفئة بالقيمة العادلة والأرباح أو الخسائر تسجل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. كما أن القيم العادلة للأصول المالية في هذه الفئة يتم تحديدها بالرجوع إلى معاملات الأسواق النشطة أو باستخدام تقنيات تقييم عند عدم وجود سوق نشط.

- **الأصول المالية المتاحة للبيع (AFS).**

إن الأصول المالية المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة إما محددة لهذه الفئة أو غير مؤهلة لإدراجها في أي فئات أخرى للأصول المالية.

إن الأصول المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم تسجيل تكاليف انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . إن جميع الأصول المالية الأخرى المتاحة للبيع يتم قياسها بالقيمة العادلة. كما أن الأرباح والخسائر تسجل في الإيرادات الشاملة الأخرى وتدرج ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية، بإستثناء خسائر انخفاض القيمة، وفروقات تحويل العملات الأجنبية على الأصول النقدية تسجل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. عند إستبعاد الأصل أو تحديده على انه قد انخفضت قيمته، فإن الأرباح أو الخسائر التراكمية المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى يتم إعادة تصنيفها من إحتياطي حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وتظهر كتعديل إعادة تصنيف ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي بالتقييم فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن احد الأصول المالية المتاحة للبيع أو مجموعة أصول مالية متاحة للبيع قد انخفضت قيمتها. ففي حال استثمارات الأسهم المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع، يتضمن الدليل الموضوعي انخفاضا جوهريا أو متواصلا في القيمة العادلة لاستثمار الأسهم عن تكلفته. يتم تقييم "الإنخفاض الجوهري" مقابل التكلفة الأصلية للإستثمار و "الإنخفاض المتواصل" مقابل الفترة التي كانت فيها القيمة العادلة تحت تكلفتها الأصلية. وحيثما كان هناك دليل على انخفاض القيمة، يتم حذف الخسارة التراكمية من الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تسجيلها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تسجيل رد خسائر انخفاض القيمة في الإيرادات الشاملة الأخرى، بإستثناء الأصول المالية التي هي عبارة عن أوراق دين تسجل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع فقط إذا كان بالإمكان ربط الرد بشكل موضوعي بحدث حصل بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة.

5.12.3) التصنيف والقياس اللاحق للخصوم المالية

تتضمن الخصوم المالية للمجموعة ذمم دائنة وخصوم أخرى و مستحق إلى أطراف ذات صله وتمويل إجارة.

يعتمد القياس اللاحق للخصوم المالية على تصنيفها على النحو التالي:

الذمم الدائنة والخصوم الأخرى

يتم تسجيل الخصوم لمبالغ سيتم دفعها في المستقبل عن بضائع وخدمات إستلمت سواء صدر بها فواتير من قبل المورد أم لم تصدر.

5) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.12) الأدوات المالية (تتمة)

5.12.3) التصنيف والقياس اللاحق للخصوم المالية (تتمة)

مستحق إلى أطراف ذات صلة

يتمثل المستحق الى اطراف ذات صلة في خصوم مالية تنشأ خلال النشاط الطبيعي للمجموعة والتي ليس لها دفعات ثابتة أو محددة وغير مدرجة في سوق نشط.

تمويل إجارة

إن دائنو تمويل الإجارة المنتهي بالتملك هو إتفاقية تمويل إسلامي والتي من خلالها تقوم مؤسسة مالية بالتمويل لشراء أصل ما عن طريق تأجير الأصل الذي ينتهي بتحويل ملكية هذا الأصل. تم تسجيل دائنو تمويل الإجارة بإجمالي المبلغ الدائن بعد طرح تكاليف التمويل المؤجلة. إن تكلفة التمويل المؤجلة يتم تحويلها كمصاريف على أساس نسبي زمني مع الوضع في الإعتبار معدل الإقتراض والأرصدة القائمة.

5.13) التكلفة المطفأة للأدوات المالية

يتم احتساب هذه التكلفة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصا مخصص انخفاض القيمة. إن عملية الاحتساب تأخذ بعين الاعتبار اي علاوة او خصم على الشراء وتتضمن تكاليف ورسوم المعاملة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلية.

5.14) محاسبة تواريخ المتاجرة والسداد

إن جميع المشتريات والمبيعات "بالطرق المعتادة" للأصول المالية يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المنشأة بشراء أو بيع الأصول. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول خلال إطار زمني يتم تحديده بالنظم أو بالعرف السائد في الأسواق.

5.15) مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الأصول والخصوم المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ حاليا لمقاصة المبالغ المسجلة وكانت هناك نية للمقاصة على أساس صافي أو لتحقق الأصول وتسوية الخصوم في آن واحد.

5.16) القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في أسواق نشطة بتاريخ كل تقرير مالي يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة أو أسعار المتداولين (سعر العرض للمراكز المالية الطويلة وسعر الطلب للمراكز المالية القصيرة)، دون أي خصم خاص بتكاليف المعاملة.

بالنسبة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام تقنيات تقييم مناسبة. وهذه التقنيات قد تتضمن إستخدام معاملات على أسس تجارية حديثة في السوق؛ الرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة مالية أخرى مماثلة بصورة جوهرية؛ تحليل تدفقات نقدية مخصومة أو أساليب تقييم أخرى.

5) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.17) اختبار انخفاض الأصول غير المالية

يتم الاعتراف بالفرق ما بين القيمة المدرجة للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد والقيمة الممكن تحقيقها (وهي القيمة العادلة ناقصا تكاليف بيع قيمة الأصل قيد الإستخدام)، كخسارة إنخفاض في القيمة. ولغرض تقدير قيمة الأصل قيد الاستخدام.

تقوم الإدارة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذا الأصل وكذلك تقدير سعر فائدة معقول لغرض احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية المستقبلية. علما بأن المعلومات المستخدمة لإختبار إنخفاض القيمة تكون مرتبطة مباشرة بآخر موازنة تقديرية معتمدة للمجموعة، والتي يتم تعديلها عند الضرورة لإستبعاد تأثير إعادة الهيكلة وتطوير الأصول.

كما يتم تقدير سعر الخصم بشكل منفصل ولكل وحدة منتجة للنقد على حدة وهو يمثل إنعكاس للمخاطر المصاحبة لهذا الأصل كما تم تقديرها من قبل الإدارة.

يتم استخدام مبلغ إنخفاض قيمة الأصل أو للوحدة المنتجة النقد أولاً لتخفيض القيمة الجارية للشهرة المرتبطة بهذا الأصل. ويتم توزيع ما تبقى من هذا الإنخفاض على الأصول الأخرى كلاً حسب نسبته. وبإستثناء الشهرة، يتم لاحقا إعادة تقدير قيمة جميع الأصول التي تم تخفيض قيمتها في السابق كما يتم لاحقاً رد قيمة هذا الإنخفاض حتى يعود هذا الأصل إلى قيمته الجارية.

5.18) حقوق الملكية، الاحتياطيات ومدفوعات توزيعات الأرباح

يتمثل رأس المال في القيمة الإسمية للأسهم التي تم إصدارها ودفعها.

يتكون الإحتياطي القانوني والإختياري من مخصصات لأرباح الفترة الحالية والسابقة وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم.

تتضمن البنود الأخرى لحقوق الملكية ما يلي:

- إحتياطي ترجمة العملات الأجنبية – والذي يتكون من فروقات تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل البيانات المالية للشركات الأجنبية للمجموعة إلى الدينار الكويتي.
- إحتياطي القيمة العادلة – والذي يتكون من الأرباح والخسائر المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع.

تتضمن الخسائر المتراكمة كافة الربح/ (الخسارة) المحتفظ بها للفترة الحالية والسابقة. وجميع المعاملات مع مالكي الشركة الأم تسجل بصورة منفصلة ضمن حقوق الملكية.

توزيعات الأرباح المستحقة لأصحاب حقوق الملكية تدرج في الذمم الدائنة والخصوم الأخرى عند إعتماد تلك التوزيعات في إجتماع الجمعية العمومية.

5.19) أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم الشركة الأم المصدرة والتي تم إعادة شرائها من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها حتى الآن . يتم احتساب أسهم الخزينة بإستخدام طريقة التكلفة. وبموجب هذه الطريقة، فإن متوسط التكلفة الموزون للأسهم المعاد شراؤها يحمل على حساب له مقابل في حقوق الملكية.

5) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.19) أسهم الخزينة (تتمة)

عند إعادة إصدار أسهم الخزينة، تقيد الأرباح بحساب منفصل في حقوق الملكية، ("إحتياطي أسهم الخزينة")، وهو غير قابل للتوزيع. وأي خسائر محققة تحمل على نفس الحساب إلى مدى الرصيد الدائن على ذلك الحساب. كما أن أي خسائر زائدة تحمل على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطي القانوني والاختياري. لا يتم دفع أي أرباح نقدية على هذه الأسهم. إن إصدار أسهم المنحة يزيد من عدد أسهم الخزينة بصورة نسبية ويخفض من متوسط تكلفة السهم دون التأثير على إجمالي التكلفة لأسهم الخزينة.

5.20) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يستند إستحقاق هذه المكافآت إلى الراتب النهائي وطول مدة الخدمة للموظفين خضوعا لإتمام حد أدنى من مدة الخدمة وفقا لقانون العمل وعقود الموظفين. كما أن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت تستحق طوال فترة التعيين. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق الدفع لكل موظف نتيجة لانتهاء الخدمة بتاريخ التقرير.

بالنسبة لموظفيها الكويتيين، تقوم المجموعة بعمل مساهمات للمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية تحتسب كنسبة من رواتب الموظفين.

5.21) ترجمة العملات الأجنبية

5.21.1) عملة العرض الرئيسية

تقوم كل منشأة في المجموعة بتحديد عملتها الرئيسية الخاصة بها والبنود المدرجة في البيانات المالية لكل منشأة يتم قياسها باستخدام تلك العملة الرئيسية.

5.21.2) معاملات العملة الأجنبية والأرصدة

يتم تحويل معاملات العملة الأجنبية إلى العملة الرئيسية للمنشأة المعنية في المجموعة بإستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات (سعر الصرف الفوري). إن أرباح وخسائر الصرف الأجنبي الناتجة عن تسوية مثل تلك المعاملات وعن إعادة قياس البنود النقدية المقومة بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف في نهاية السنة المالية تسجل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. بالنسبة للبنود غير النقدية، لايتم يتم إعادة ترجمتها في نهاية السنة ويتم قياسها بالتكلفة التاريخية (تحول بإستخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملة)، بإستثناء البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة والتي يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

5.21.3) العمليات الأجنبية

في البيانات المالية للمجموعة، فان جميع الأصول والخصوم والمعاملات الخاصة بمنشآت المجموعة ذات العملة الرئيسية بخلاف الدينار الكويتي يتم ترجمتها إلى الدينار الكويتي عند التجميع. كما أن العملة الرئيسية لمنشآت المجموعة بقيت دون تغيير خلال فترة التقارير المالية.

تم عند التجميع ترجمة الأصول والخصوم إلى الدينار الكويتي بسعر الإقفال بتاريخ التقرير. إن تعديلات الشهرة والقيمة العادلة الناتجة عند حيازة شركة أجنبية قد تم معاملتها كأصول وخصوم للشركة الأجنبية ويتم ترجمتها إلى الدينار الكويتي بتاريخ الإقفال.

5) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.21) ترجمة العملات الأجنبية (تتمة)

5.21.3) العمليات الأجنبية (تتمة)

إن الإيرادات والمصاريف تم تحويلها إلى الدينار الكويتي بمتوسط سعر الصرف طوال فترة التقرير . فروقات الصرف تحمل على/تقيد في الإيرادات الشاملة الأخرى وتسجل في إحتياطي ترجمة العملة الأجنبية ضمن حقوق الملكية. وعند بيع عملية أجنبية، فان فروقات الترجمة التراكمية المتعلقة بها والمسجلة في حقوق الملكية يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وتسجل كجزء من الأرباح أو الخسائر عند البيع.

5.22) المخصصات، الأصول والالتزامات المحتملة

يتم تسجيل المخصصات عندما يكون على المجموعة إلتزام حالي قانوني أو إستدلالي نتيجة لحدث ماضي ويكون هناك احتمال الطلب من المجموعة تدفق مصادر اقتصادية إلى الخارج ويكون بالإمكان تقدير المبالغ بشكل يعتمد عليه. أن توقيت أو مبلغ هذا التدفق قد يظل غير مؤكد.

يتم قياس المخصصات بالنفقات المقدرة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي إستناداً إلى الدليل الأكثر وثوقا والمتوفر بتاريخ التقرير المالي، بما في ذلك المخاطر والتقديرات غير المؤكدة المرتبطة بالالتزام الحالي.

وحيثما يوجد عدد من الالتزامات المماثلة، فإن إحتمالية طلب تدفق مصادر اقتصادية إلى الخارج في التسوية تحدد بالنظر في درجة الإلتزامات ككل. كما يتم خصم المخصصات إلى قيمها الحالية، حيث تكون القيمة الزمنية للنقود جوهرية.

لا يتم تسجيل الأصول المحتملة في البيانات المالية المجمعة لكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون هناك إحتمال تدفق منافع اقتصادية إلى الداخل.

لا يتم تسجيل الالتزامات المحتملة في بيان المركز المالي المجمع لكن يتم الإفصاح عنها إلا إذا كان إحتمال تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج أمراً مستبعدا.

5.23) معاملات مع أطراف ذات الصلة

تتكون الأطراف ذات الصلة من أعضاء مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين وأفراد أسرهم وثيقي الصلة والشركات التي يكونوا ملاك رئيسيين فيها. تقوم الإدارة باعتماد كافة معاملات الأطراف ذات الصلة.

6) أحكام الإدارة الهامة والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة إتخاذ الأحكام والتقديرات والإفتراضات التي تؤثر على القيمة المدرجة لكل من الإيرادات والمصاريف والأصول والخصوم والإفصاح عن الإلتزامات الطارئة في نهاية فترة التقارير المالية . مع ذلك، فإن عدم التأكد من تلك الإفتراضات والتقديرات قد تؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلا جوهريا على القيمة المدرجة لكل من الأصول والخصوم والتي قد تتأثر في الفترات المستقبلية.

6) أحكام الإدارة الهامة والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات (تتمة)

6.1) أحكام الإدارة الهامة

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقوم الإدارة بإتخاذ الأحكام الهامة التالية والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

6.1.1) تصنيف الأدوات المالية

يتم اتخاذ أحكام في تصنيف الأدوات المالية بناء على نية الإدارة بالشراء.

تقوم المجموعة بتصنيف الأصول المالية كأصول محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تمت حيازتها بصفة أساسية من أجل تحقيق ربح قصير الأجل.

إن تصنيف الأصول المالية كأصول محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر يعتمد على كيفية قيام الإدارة بمراقبة أداء تلك الأصول المالية. وعندما لا يتم تصنيفها للمتاجرة ولكن يكون لها قيم عادلة متوفرة بسهولة والتغيرات في القيم العادلة يتم إدراجها كجزء من بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في حسابات الإدارة، عندها يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

إن تصنيف الأصول كقروض ومدينين يعتمد على طبيعة تلك الأصول. فإذا لم تتمكن المجموعة من المتاجرة في هذه الأصول المالية بسبب سوق غير نشط وكانت النية هي إستلام دفعات ثابتة أو محددة، عندها يتم تصنيف الأصول المالية كقروض ومدينين.

جميع الأصول المالية الأخرى يتم تصنيفها كأصول متاحة للبيع.

6.1.2) تصنيف العقارات

يتعين على الإدارة إتخاذ قرار بشأن حيازة عقار معين سواء كان يجب تصنيفه كعقار للمتاجرة أو عقار قيد التطوير أو عقار استثماري.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار للمتاجرة إذا تم حيازته بصفة أساسية بغرض بيعه ضمن نشاط الأعمال العادية.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار قيد التطوير إذا تم حيازته بنية تطويره.

وتقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار إستثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو لرفع قيمته أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

6.1.3) تقييم السيطرة

عند تحديد السيطرة، تقوم الإدارة بالنظر فيما إذا كانت المجموعة لديها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من تلقاء نفسها لإنتاج عوائد لنفسها. إن تقييم الأنشطة ذات الصلة والقدرة على استخدام سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة تتطلب أحكاماً هامة.

6.2) عدم التأكد من التقديرات

إن المعلومات حول التقديرات والإفتراضات التي لها أهم الأثر على تحقق وقياس الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف مبينة أدناه. قد تختلف النتائج الفعلية بصورة جوهرية.

6) أحكام الإدارة الهامة والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات (تتمة)

6.2) عدم التأكد من التقديرات (تتمة)

6.2.1) انخفاض قيمة الشركات الزميلة

تقوم المجموعة بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية بالتحديد فيما إذا كان من الضروري تسجيل أي خسارة إنخفاض في القيمة على استثمار المجموعة في الشركات الزميلة بتاريخ كل تقرير مالي بناء على وجود أي دليل موضوعي على أن الإستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته. فإذا كان هذا هو الحال، تقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الإنخفاض كالفرق بين المبلغ الممكن إسترداده للشركة الزميلة وقيمته المدرجة وتسجيل المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

6.2.2) انخفاض قيمة إستثمارات الأسهم المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة إستثمارات الأسهم المتاحة للبيع على أنها انخفضت قيمتها عندما يكون هناك إنخفاض جوهري أو متواصل في القيمة العادلة عن تكلفتها أو عند وجود دليل موضوعي على إنخفاض القيمة. أن تحديد الإنخفاض "الجوهري" أو "المتواصل" يتطلب تقديرات هامة.

6.2.3) انخفاض قيمة الذمم المدينة

يتم عمل تقدير للمبلغ الممكن تحصيله للذمم المدينة عند عدم إمكانية تحصيل المبلغ بالكامل. بالنسبة للمبالغ الهامة الفردية، يتم عمل هذا التقدير على أساس إفرادي. أما بالنسبة للمبالغ غير الهامة بصورة فردية ولكن فات موعد استحقاقها، فيتم تقييمها بصورة مجمعة ويتم تطبيق مخصص لها حسب طول مدة التأخير استنادا إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

6.2.4) الأعمار الإنتاجية للأصول القابلة للإستهلاك

تقوم الإدارة بمراجعة تقديرها للأعمار الإنتاجية للأصول القابلة للإستهلاك بتاريخ كل تقرير مالي إستناداً إلى الإستخدام المتوقع للأصول. كما أن التقديرات غير المؤكدة في هذه التقديرات تتعلق بتقادم فني قد يغير إستخدام بعض البرامج والمعدات.

6.2.5) قياس القيمة العادلة

تقوم الإدارة بتطبيق تقنيات تقييم لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والغير مالية عندما لا تتوفر هناك أسعار سوق نشط. وهذا يتطلب من الإدارة تطوير تقديرات وإفتراضات استنادا إلى معطيات سوقية وذلك بإستخدام بيانات مرصودة سيتم إستخدامها من قبل المتداولين في السوق في تسعير الأداة المالية. فإذا كانت تلك البيانات غير مرصودة، تقوم الإدارة بإستخدام أفضل تقديراتها. قد تختلف القيم العادلة المقدرة للأدوات المالية عن الأسعار الفعلية التي سيتم تحقيقها في معاملة على أسس تجارية بتاريخ التقرير (انظر ايضاح 26).

7) الشركات التابعة

7.1) تشكيل المجموعة

إن تفاصيل الشركات التابعة هي كالتالي:

	بلد التأسيس	حقوق التصويت المحتفظ بها		النشاط
		31 ديسمبر	31 ديسمبر	
		2017	2016	
الشركة المغربية المتوسطة للتجارة العامة – ذ.م.م	الكويت	**%99**	%99	أنشطة عقارية
شركة الجنزور العقارية – ذ.م.م	الكويت	**%99**	%99	أنشطة عقارية
الشركة الخليجية المغربية – ذ.م.م	المملكة العربية	**%100**	%100	أنشطة عقارية
شركة كازابلانكا العقارية المحدودة	جزر كايمان	**%26.98**	%26.98	أنشطة عقارية
شركة دريم العقارية المحدودة	جزر كايمان	**%30.81**	%30.81	أنشطة عقارية
شركة سارل الأورس الخليجية المحدودة	الجزائر	**%100**	%100	أنشطة عقارية
شركة المغرب الشمال افريقية المحدودة القابضة	المغرب	**%100**	%100	أنشطة عقارية

7.2) الأحكام والإفتراضات الهامة

قامت المجموعة بتجميع الشركات التابعة التالية نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية المجمعة::

إسم الشركة	بلد التأسيس	حقوق التصويت المحتفظ بها	النشاط
شركة كازابلانكا العقارية المحدودة	جزر كايمان	**%26.98**	أنشطة عقارية
شركة دريم العقارية المحدودة	جزر كايمان	**%30.81**	أنشطة عقارية

تعتبر المجموعة أنها تسيطر على الشركتان المذكورتان أعلاه حتى وإن كانت تملك نسبة أقل من 50% من حقوق التصويت، وذلك بسبب أن للمجموعة أسهم هامة في هاتان الشركتان وتمارس السيطرة عليهما من خلال ترتيبات تعاقدية. عند تحديد السيطرة، اعتبرت الإدارة أن للمجموعة قدرة عملية على توجيه الأنشطة المتعلقة في هاتان الشركتان لإنتاج عوائد لصالحها. إستنتجت الإدارة أن لها صلاحية مستمدة من قدرتها على تعيين وعزل غالبية أعضاء مجلس الإدارة في أي وقت بدون قيود. لذلك، فإن المجموعة تقوم بحساب هذه الإستثمارات كشركات تابعة.

7) الشركات التابعة (تتمة)

7.3) الشركات التابعة مع الحصص غير المسيطرة الهامة

تتضمن المجموعة الشركات التابعة التالية مع الحصص غير المسيطرة الهامة (NCI):

	نسبة حصص الملكية وحقوق التصويت المحتفظ بها من قبل		الخسارة المخصصة للحصص غير المسيطرة		الحصص غير المسيطرة المتراكمة	
	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	**31 ديسمبر 2017**	31 ديسمبر 2016	**31 ديسمبر 2017**	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك	**د.ك**	د.ك	**د.ك**	د.ك
شركة كازابلانكا العقارية المحدودة	**%73.02**	%73.02	**(16,237)**	(19,763)	**1,186,766**	1,407,131
شركة دريم العقارية المحدودة	**%69.19**	%69.19	**(30,272)**	(1,228,921)	**2,734,303**	2,700,495

لم يتم سداد أية توزيعات أرباح للحصص غير المسيطرة خلال العامان 2017 و 2016.

أ) شركة كازابلانكا العقارية المحدودة

أدناه ملخص المعلومات المالية لشركة كازابلانكا العقارية المحدودة قبل الحذوفات داخل المجموعة:

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
الأصول غير المتداولة	**4,324,762**	4,393,199
الأصول المتداولة	**2,368**	2,274
مجموع الأصول	**4,327,130**	4,395,473
المطلوبات المتداولة	**2,701,869**	2,468,424
مجموع المطلوبات	**2,701,869**	2,468,424
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمالكي الشركة الأم	**438,495**	519,918
الحصص غير المسيطرة	**1,186,766**	1,407,131
مجموع حقوق الملكية	1,625,261	1,927,049

7) الشركات التابعة (تتمة)

7.3) *الشركات التابعة مع الحصص غير المسيطرة الهامة (تتمة)*

	31 ديسمبر 2017 د.ك	31 ديسمبر 2016 د.ك
خسارة السنة العائدة إلى مالكي الشركة الأم	(6,000)	(7,302)
خسارة السنة العائدة إلى الحصص غير المسيطرة	(16,237)	(19,763)
خسارة السنة	(22,237)	(27,065)
(الخسارة)/ الدخل الشامل الآخر للسنة العائد إلى مالكي الشركة الأم	(75,423)	7,116
(الخسارة)/ الدخل الشامل الآخر للسنة العائد إلى الحصص غير المسيطرة	(204,128)	19,259
مجموع (الخسارة)/ الدخل الشامل الآخر للسنة	(279,551)	26,375
مجموع الخسارة الشاملة للسنة العائدة إلى مالكي الشركة الأم	(81,423)	(186)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة العائدة إلى الحصص غير المسيطرة	(220,365)	(504)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	(301,788)	(690)

	31 ديسمبر 2017 د.ك	31 ديسمبر 2016 د.ك
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية	(2,873)	(9,465)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	–	–
صافي التدفقات النقدية الخارجة	(2,873)	(9,465)

ب) شركة دريم العقارية المحدودة

أدناه ملخص المعلومات المالية لشركة دريم العقارية المحدودة قبل الحذوفات داخل المجموعة:

	31 ديسمبر 2017 د.ك	31 ديسمبر 2016 د.ك
الأصول غير المتداولة	3,513,945	3,382,450
الأصول المتداولة	958,385	1,022,332
مجموع الأصول	4,472,330	4,404,782
المطلوبات المتداولة	520,224	501,542
مجموع المطلوبات	520,224	501,542
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمالكي الشركة الأم	1,217,803	1,202,745
الحصص غير المسيطرة	2,734,303	2,700,495
مجموع حقوق الملكية	3,952,106	3,903,240

7) الشركات التابعة (تتمة)

7.3) الشركات التابعة مع الحصص غير المسيطرة الهامة (تتمة)

ب) شركة دريم العقارية المحدودة (تتمة)

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
خسارة السنة العائدة إلى مالكي الشركة الأم	(13,482)	(547,336)
خسارة السنة العائدة إلى الحصص غير المسيطرة	(30,272)	(1,228,921)
خسارة السنة	(43,754)	(1,776,257)
الدخل الشامل الآخر للسنة العائد إلى مالكي الشركة الأم	28,536	2,259
(الخسارة)/ الدخل الشامل الآخر للسنة العائد إلى الحصص غير المسيطرة	64,084	5,074
مجموع الدخل الشامل الآخر	92,620	7,333
مجموع الدخل/ (الخسارة) الشاملة العائدة إلى مالكي الشركة الأم	15,054	(545,077)
مجموع الدخل/ (الخسارة) الشاملة العائدة إلى الحصص غير المسيطرة	33,812	(1,223,847)
مجموع الدخل/ (الخسارة) الشاملة للسنة	48,866	(1,768,924)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية	(26,657)	(8,761)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	(22,595)	(30,282)
صافي التدفقات النقدية الخارجة	(49,252)	(39,043)

7.4) حصص في منشآت مهيكلة غير مجمعة

ليس لدى المجموعة أي حصص في المنشآت المهيكلة غير المجمعة.

8) عقارات استثمارية

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
عقارات داخل الكويت	6,890,000	7,287,000
عقارات خارج الكويت	217,990	216,310
	7,107,990	7,503,310

8) عقارات استثمارية (تتمة)

إن الحركة في العقارات الاستثمارية كانت كالتالي:

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
في 1 يناير	**7,503,310**	8,179,930
إضافات خلال السنة	**-**	10,360
التغير في القيمة العادلة	**(395,320)**	(686,980)
	7,107,990	7,503,310

إن العقارات الاستثمارية مضمونة مقابل تمويل إجارة (إيضاح 18). حققت المجموعة إيراد إيجار من العقارات الاستثمارية بلغ 453,514 د.ك (2016: 461,166 د.ك).

ايضاح 26.3 يوضح كيف تم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية.

9) عقارات قيد التطوير

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
عقارات في المملكة العربية السعودية	**1,357,873**	1,355,851
عقارات في سوريا	**4,324,762**	4,393,199
عقارات في المغرب	**3,513,945**	3,382,451
	9,196,580	9,131,501

إن الحركة على عقارات قيد التطوير هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
في 1 يناير	**9,131,501**	10,300,640
إضافات خلال السنة	**20,666**	561,508
انخفاض في قيمة عقارات قيد التطوير	**-**	(1,769,417)
فروق ترجمة عملات أجنبية	**44,413**	38,770
	9,196,580	9,131,501

خلال السنة، اعترفت المجموعة بخسارة انخفاض في القيمة بمبلغ لاشئ د.ك (2016: 1,769,417 د.ك) يتعلق بالعقارات قيد التطوير في المغرب. إن القيمة المدرجة لعقارات قيد التطوير تتضمن تكلفة استحواذ أرض وتكاليف الانشاء والتطوير.

10) استثمارات متاحة للبيع

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
أوراق مالية محلية مسعرة	**452,666**	273,465
أوراق مالية محلية غير مسعرة	**321,530**	321,530
أوراق مالية أجنبية غير مسعرة	**2,712,182**	2,898,772
	3,486,378	3,493,767

تم إدراج أصول مالية بقيمة 766,548 د.ك (2016 : 766,548 د.ك) بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة نظراً لعدم إمكانية تقدير توقعات التدفقات النقدية لها وعدم توفر معلومات مالية أخرى للوصول إلى قياس موثوق فيه للقيمة العادلة.

تدار الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية غير المسعرة بمبلغ 478,180 د.ك (2016 : 478,180 د.ك) من قبل طرف ذو صلة.

إن الجدول الهرمي لتحديد القيم العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع والافصاح عنها باستخدام اساليب التقييم تم عرضه في ايضاح 26.2.

11) استثمارات في شركات زميلة

11.1) إن تفاصيل الشركات الزميلة للمجموعة مذكورة أدناه:

إسم الشركة الزميلة	دولة التأسيس	نسبة الملكية		الأنشطة الرئيسية
		31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	
الشركة الليبية للتجارة العامة ذ.م.م	الكويت	**%20**	%20	أنشطة عقارية
شركة رواج القابضة ش.م.ك (مقفلة)	الكويت	**%24.166**	%24.166	أنشطة عقارية

جميع الشركات الزميلة غير مسعرة.

إن الحركة في الاستثمارات في الشركات الزميلة كالتالي:

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
في 1 يناير	**917,534**	768,763
إضافات	**-**	329,250
تخفيض رأس المال	**(17,601)**	-
حصة من نتائج أعمال السنة	**14,024**	(180,479)
31 ديسمبر	**913,957**	917,534

11) استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

11.1) إن تفاصيل الشركات الزميلة للمجموعة مذكورة أدناه: (تتمة)

استحوذت المجموعة خلال السنة السابقة على حصة اضافية بلغت 15.83% من شركة رواج القابضة ش.م.ك (مقفلة) مقابل مبلغ اجمالي قدرة 213,750 د.ك. ووفقا لذلك، أعادت المجموعة تصنيف هذا الأستثمار البالغ 329,250 د.ك والذي يمثل 24.166% من حصص الملكية من استثمار متاح للبيع الى استثمار في شركة زميلة حيث أن المجموعة الآن قادرة ممارسة تأثير جوهري على الشركة المستثمر بها. ونتج عن إعادة تصنيف الاستثمار إلى شركة زميلة شهرة بلغت 35,821 د.ك. إن القيمة العادلة للأصول والمطلوبات القابلة للتحديد كما في تاريخ الاستحواذ على الشركة المستثمر فيها كما يلي.

إجمالي الأصول	1,235,168
إجمالي المطلوبات	20,944
صافي الأصول	1,214,224
مقابل الشراء	329,250
حصة من صافي الأصول المستحوذ عليها	(293,429)
الشهرة	35,821

11.2) ملخص المعلومات المالية للشركات الزميلة الجوهرية للمجموعة موضحة أدناه:

أ) الشركة الليبية للتجارة العامة ذ.م.م

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
الأصول غير المتداولة	–	2,454,761
الأصول المتداولة	**3,072,631**	614,491
مجموع الأصول	**3,072,631**	3,069,252
المطلوبات المتداولة	**2,518**	4,840
مجموع المطلوبات	**2,518**	4,840
صافي الأصول	**3,070,113**	3,064,412

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
الإيرادات	32,120	828
ربح/ (خسارة) السنة	**19,348**	(779,403)
مجموع الدخل/ (الخسارة) الشاملة للسنة	**19,348**	(779,403)

11) استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

11.2) ملخص المعلومات المالية للشركات الزميلة الجوهرية للمجموعة موضحة أدناه: (تتمة)

أ) الشركة الليبية للتجارة العامة ذ.م.م (تتمة)

فيما يلي مطابقة ملخص المعلومات المالية الموضح اعلاه للشركة الزميلة مع القيمة الدفترية في بيان المركز المالي المجمع:

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
حصة ملكية المجموعة (%)	%20	%20
صافي أصول الشركة الزميلة	3,070,113	3,064,412
حصة المجموعة في صافي الموجودات	616,752	612,882
القيمة الدفترية	616,752	612,882

ب) شركة رواج القابضة ش.م.ك (مقفلة)

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
الأصول غير المتداولة	837,542	837,542
الأصول المتداولة	320,714	284,997
مجموع الأصول	1,158,256	1,122,539
المطلوبات غير المتداولة	1,138	587
المطلوبات المتداولة	75,499	9,517
مجموع المطلوبات	76,637	10,104
صافي الأصول	1,081,619	1,112,435

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
الإيرادات	62,309	(26,253)
ربح/ (خسارة) السنة	42,018	(101,789)
مجموع الدخل/ (الخسارة) الشاملة للسنة	42,018	(101,789)

11) استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

11.2) ملخص المعلومات المالية للشركات الزميلة الجوهرية للمجموعة موضحة أدناه: (تتمة)

ب) شركة رواج القابضة ش.م.ك (مقفلة) (تتمة)

فيما يلي مطابقة ملخص المعلومات المالية الموضح اعلاه للشركة الزميلة مع القيمة الدفترية في بيان المركز المالي المجمع:

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
حصة ملكية المجموعة (%)	%24.166	%24.166
صافي أصول الشركة الزميلة	1,081,619	1,112,435
حصة المجموعة في صافي الموجودات	261,384	268,831
الشهرة	35,821	35,821
القيمة الدفترية	297,205	304,652

قامت المجموعة بالمحاسبة عن حصتها في نتائج شركة رواج القابضة – ش.م.ك (مقفلة) بناء على البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2017.

12) المدفوع مقدماً لشراء عقار استثماري

يتمثل هذا البند في المبالغ المدفوعة مقدماً لشراء عقار إستثماري في تركيا. وفقاً للاتفاقية، فإن تسليم العقار الاستثماري كان مستحقاً في أبريل 2017 لكن لم تكتمل إجراءات التسليم. لذلك، بدأت المجموعة في إجراءات قضائية لاسترداد المبلغ المدفوع مقدماً.

حصلت المجموعة على ضمان على شكل رهن لبعض العقارات في تركيا بقيمة لا تقل عن 752,127 د.ك.

اعترفت المجموعة بمخصص من المدفوع مقدماً لشراء عقار استثماري بمبلغ لا شئ (2016: 367,386 د.ك)

13) ذمم مدينة وأصول أخرى

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
ذمم مدينة	305,664	308,764
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(299,490)	(299,490)
	6,174	9,274
إيرادات مستحقة	16,000	19,839
مصاريف مدفوعة مقدماً	9,190	12,147
مستحق من شركة زميلة (إيضاح 23)	2,268	4,839
مستحق من أطراف ذات صلة (إيضاح 23)	–	16,133
ذمم مدينة أخرى	90,242	90,875
	123,874	153,107

إن القيم المدرجة للأصول المالية أعلاه تقارب قيمها العادلة ومستحقة خلال عام. تم مراجعة إنخفاض القيمة للذمم المدينة والأصول الأخرى وهو يشير لعدم الحاجة لمخصص إضافي.

14) النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل في بيان التدفقات النقدية المجمعة مما يلي:

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
حسابات توفير	**37,517**	38,166
نقد في الصندوق	**975**	894
أرصدة بنكية	**324,023**	355,243
حساب محفظة استثمارية	**144,272**	-
	506,787	394,303

15) رأس المال

كما في 31 ديسمبر 2017، يتالف رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل نقدا من 150,000,000 سهم بواقع 100 فلس للسهم الواحد (2016 : 150,000,000 سهم بواقع 100 فلس للسهم الواحد). جميع الأسهم نقدية.

16) أسهم خزينة

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
عدد الأسهم	**4,586,452**	4,586,452
نسبة الأسهم المصدرة	**%3.05**	%3.05
التكلفة (د.ك)	**337,694**	337,694
القيمة السوقية (د.ك)	**165,571**	165,112

إن إحتياطيات الشركة الأم التي تعادل تكلفة أسهم الخزينة صنفت على أنها غير قابله للتوزيع.

17) احتياطيات

وفقا لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته اللاحقة والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي القانوني. ويوقف هذا التحويل بقرار من مساهمي الشركة الأم بعد بلوغه 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع الاحتياطي القانوني محدد بالمبلغ اللازم لضمان توزيع أرباح بنسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي تكون الأرباح المرحلة غير كافية لدفع هذه التوزيعات.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة الأم وقانون الشركات، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإختياري. لا توجد قيود على توزيع الإحتياطي الإختياري.

لا توجد حاجة لهذه التحويلات عندما تتكبد المجموعة خسائر أو عند وجود خسائر متراكمة.

18) تمويل إجارة	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
قصيرة الأجل	**1,963,000**	1,963,000
طويلة الأجل:		
مستحق خلال سنة	**124,056**	104,232
مستحق بعد سنة	**1,559,595**	1,669,744
	1,683,651	1,773,976
	3,646,651	3,736,976
إجمالي المبالغ المستحقة خلال إثنى عشر شهراً القادمة	**2,087,056**	2,067,232
إجمالي المبالغ المستحقة بعد إثنى عشر شهراً	**1,559,595**	1,669,744
	3,646,651	3,736,976

يتمثل تمويل الإجارة في تمويل إسلامي من مؤسسة مالية محلية لتمويل شراء عقارات استثمارية (إيضاح 8). إن العقارات الإستثمارية مأخوذة مقابل تمويل الإجارة الذي يحمل معدل ربح فعلي يتراوح ما بين 5% إلى 6% (2016: 4.75% - 5.5%) يستحق تمويل الاجارة قصير الأجل خلال سنة من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وهو قابل للتجديد. أما تمويل الاجارة طويل الاجل يستحق على دفعات شهرية مختلفة تبدأ من سبتمبر 2016 لغاية أغسطس 2022، بينما الجزء المتداول من تمويل الاجارة طويل الاجل والمستحق خلال سنة مدرج ضمن المطلوبات المتداولة.

19) ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
مصاريف مستحقة	**61,875**	62,331
مستحق لأطراف ذات صلة (حصص غير مسيطرة) (إيضاح 23)	**111,069**	104,736
مخصص أجازات العاملين	**38,526**	40,251
توزيعات أرباح مستحقة	**9,075**	9,875
	220,545	217,193

20) التوزيعات المقترحة والجمعية العمومية السنوية

لاحقاً لتاريخ بيان المركز المالي المجمع، اقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أية أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 . اعتمدت الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في 20 يوليو 2017 البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 دون توزيع أية أرباح.

21) مصاريف عمومية وإدارية

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
تكاليف عمالة	**262,272**	241,668
مصاريف إدارية	**148,037**	111,704
	410,309	353,372

22) خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمالكي الشركة الأم

تم احتساب خسارة السهم الأساسية والمخففة بقسمة خسارة السنة الخاص بمالكي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بإستثناء أسهم الخزينة.

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
خسارة السنة العائدة إلى مالكي الشركة الأم (د.ك)	**(185,319)**	(1,637,330)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (باستثناء أسهم الخزينة)	**145,413,548**	145,413,548
خسارة السهم الأساسية والمخففة لكل سهم	**(1.27) فلس**	(11.26) فلس

23) معاملات مع أطراف ذات صلة

تمثل الأطراف ذات صلة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي تخضع للسيطرة المشتركة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات التي يملك فيها أعضاء مجلس الإدارة وموظفو الإدارة العليا للمجموعة حصصا رئيسية أو بإمكانهم ممارسة تأثير ملموس أو سيطرة مشتركه عليها . يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

فيما يلي بيان بأهم التعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة:

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
معاملات مدرجة في بيان المركز المالي المجمع:		
مستحق من شركة زميلة (إيضاح 13)	**2,268**	4,839
مستحق من أطراف ذات صلة (إيضاح 13)	**-**	16,133
مستحق لأطراف ذات صلة (إيضاح 19)	**111,069**	104,736

23) معاملات مع أطراف ذات صلة (تتمة)

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
معاملات مدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:		
أتعاب إدارة	**8,886**	9,126
مكافآت موظفي الإدارة العليا		
رواتب ومزايا قصيرة الأجل	**89,122**	92,659
مكافأة نهاية الخدمة	**8,318**	2,685
	97,440	95,344

24) معلومات القطاعات

فيما يلي قطاعات المجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8:

- محلي
- دولي

الإيرادات والأرباح التي حققتها المجموعة من القطاعات ملخصة على النحو التالي:

	محلي	دولي	الإجمالي
	د.ك	د.ك	د.ك
31 ديسمبر 2017			
الإيرادات	**102,163**	**294,556**	**396,719**
(خسارة)/ ربح القطاع	(443,929)	**219,654**	(224,275)
خسارة تحويل عملات أجنبية			(10,183)
خسارة السنة			(234,458)
إجمالي الأصول	**9,142,659**	**12,587,643**	**21,730,302**
إجمالي المطلوبات	(3,812,866)	(128,793)	(3,941,659)
صافي الأصول	**5,329,793**	**12,458,850**	**17,788,643**
حصة من نتائج أعمال شركات زميلة	14,024	–	14,024
استهلاك	**4,331**	–	**4,331**

24) معلومات القطاعات (تتمة)

	محلي	دولي	الإجمالي
	د.ك	د.ك	د.ك
31 ديسمبر 2016			
الإيرادات	(302,266)	102,395	(199,871)
خسارة القطاع	(823,159)	(2,067,444)	(2,890,603)
ربح تحويل عملات أجنبية			4,429
خسارة السنة			(2,886,174)
إجمالي الأصول	9,032,316	12,955,262	21,987,578
إجمالي المطلوبات	(3,870,975)	(122,423)	(3,993,398)
صافي الأصول	5,161,341	12,832,839	17,994,180
حصة من نتائج أعمال شركات زميلة	(180,479)	–	(180,479)
استهلاك	4,068	–	4,068
شراء عقارات استثمارية	10,360	–	10,360

25) أهداف وسياسات إدارة المخاطر

تتعرض أنشطة المجموعة إلى العديد من المخاطر المالية ، مثل : مخاطر السوق (وتشمل مخاطر سعر العملة ومخاطر تقلبات الأسعار ومخاطر معدل الربح)، ومخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة.

إن مجلس إدارة الشركة الأم مسؤول في النهاية عن وضع السياسات والإستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر . يتركز عمل إدارة مخاطر المجموعة بشكل أساسي على تأمين الإحتياجات النقدية قصيرة ومتوسطة الأجل للمجموعة والتقليل من إحتمالية التفاعل مع المؤشرات السلبية التي قد تؤدي إلى التأثير على نتائج أنشطة المجموعة. تدار الإستثمارات طويلة الأجل على أنها ستعطي مردودا دائما.

لا تدخل المجموعة أو تتاجر في الأدوات المالية ، بما فيها مشتقات الأدوات المالية ، على أساس التوقعات المستقبلية. فيما يلي بيان بالمخاطر المالية الهامة التي تتعرض لها المجموعة:-

25.1) مخاطر السوق

أ) مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملة الأجنبية في تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة لتغير أسعار تحويل العملات الأجنبية.

تعمل المجموعة، وبشكل أساسي، في دولة الكويت ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وهي بذلك معرضة لمخاطر العملات الأجنبية الناتجة، بشكل رئيسي من التغيرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي والليرة السوري والريال السعودي والدرهم المغربي. قد يتأثر المركز المالي للمجموعة بشكل كبير نتيجة للتغير في أسعار صرف هذه العملات. للتخفيف من تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية، يتم مراقبة التدفقات النقدية بالعملات الأجنبية.

25) أهداف وسياسات إدارة المخاطر (تتمة)

25.1) مخاطر السوق (تتمة)

أ) مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية التالية والتي تم تحويلها الى الدينار الكويتي بأسعار الإقفال في نهاية السنة:

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
دولار أمريكي	**190,874**	8,886
ليرة سوري	**815**	1,988
ريـال سعودي	**1,846**	1,872
درهم مغربي	**57,486**	294,242

تم تقدير نسبة الحساسية بناءً على الدولار الأمريكي بمعدل 3% (2016 : 3%) والليرة السوري بمعدل 50% (2016 : 50%) والريال السعودي 5% (2016: 5%) والدرهم المغربي 5% (2016: 5%) بافتراض الزيادة أو النقص في أسعار الصرف. لم يكن هناك تغيير خلال السنة في الطرق والإفتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

وفي حالة ما إذا إرتفع/ (إنخفض) سعر صرف الدينار الكويتي مقابل تلك العملات الأجنبية وبإفتراض نسبة الحساسية المذكورة أعلاه، سوف يكون تأثير ذلك على ربح السنة وحقوق الملكية كما يلي:

	ربح السنة	
	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
دولار أمريكي	±5,726	±267
ليرة سوري	±408	±994
ريـال سعودي	±92	±94
درهم مغربي	±2,874	±14,712

وتتفاوت مخاطر تقلبات صرف العملة الأجنبية خلال السنة حسب حجم وطبيعة المعاملات. ولكن، يمكن إعتبار التحاليل أعلاه على أنها تمثل مدى تعرض المجموعة لمخاطر تقلبات أسعار العملة الأجنبية.

25) أهداف وسياسات إدارة المخاطر (تتمة)

25.1) مخاطر السوق (تتمة)

ب) المخاطر السعرية

تتعرض المجموعة لمخاطر التقلبات السعرية بالنسبة لإستثماراتها. يتم تصنيف الاستثمارات، كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر أو استثمارات متاحة للبيع.

ولإدارة المخاطر الناتجة عن التقلبات السعرية لإستثماراتها في الأوراق المالية وسندات الدين تقوم المجموعة بتنويع محافظها الإستثمارية. وتتم عملية التنويع تلك ، بناء على حدود موضوعة من قبل المجموعة.

يوضح الجدول التالي درجات الحساسية التي تتعرض لها المجموعة والمتعلقة بإستثماراتها، وعلى أساس المخاطر المحتملة للأسعار كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

إذا تغيرت الأسعار بنسبة 5% بالزيادة / بالنقصان فإن تأثير تلك التغيرات على ربح السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و 2016 وحقوق الملكية ستكون كالآتي:

	ربح السنة		حقوق الملكية	
	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	**31 ديسمبر 2017**	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
استثمارات بالقيمة العادلة				
من خلال الأرباح أو الخسائر	**345**	602	–	–
استثمارات متاحة للبيع	–	–	**174,319**	174,688

ج) مخاطر معدل الربح

تنشأ مخاطر معدل الربح من إمكانية أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. المجموعة معرضة لمخاطر معدل الفائدة فيما يتعلق بتمويل الإجارة وحسابات التوفير.

الجدول أدناه يوضح حساسية ربح السنة وحقوق الملكية للتغير الممكن أن يحدث في معدلات الربح +1% و-1% (2016: +1% و -1%) بأثر رجعي من بداية السنة. وهذه التغيرات تعتبر معقولة بناءً على ملاحظة وضع السوق الحالي.

تمت الحسابات بناءً على الأدوات المالية للمجموعة حتى تاريخ المركز المالي. كافة المتغيرات ثابتة، ولا يوجد تأثير على حقوق ملكية المجموعة:

	31 ديسمبر 2017		31 ديسمبر 2016	
	+1%	**-1%**	+1%	-1%
	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
ربح السنة	37,370	(37,370)	36,988	(36,988)

لم يكن هناك تغير خلال السنة في الطرق والإفتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

25) أهداف وسياسات إدارة المخاطر (تتمة)

25.2) مخاطر الائتمان

مخاطر الإئتمان هي تلك المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة طرف من أطراف الأدوات المالية الوفاء بإلتزاماته تجاه الطرف الآخر مسببا بذلك خسارة الطرف الآخر.

أن سياسة المجموعة تجاه تعرضها لمخاطر الإئتمان تتطلب مراقبة تلك المخاطر بشكل دائم. كما تحاول المجموعة عدم تركيز تلك المخاطر على أفراد أو مجموعة عملاء في مناطق محددة أو من خلال تنويع تعاملاتها في أنشطة مختلفة. كما يتم الحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً.

إن مدى تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان محدود بالمبالغ المدرجة ضمن الأصول المالية كما في تاريخ المركز المالي والملخصة على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
ذمم مدينة وأصول أخرى	**123,874**	153,107
حسابات توفير (إيضاح 14)	**37,517**	38,166
حسابات بنكية (إيضاح 14)	**324,023**	355,243
حسابات محفظة (إيضاح 14)	**144,272**	-
	629,686	546,516

إن أرصدة لدى البنوك وحسابات التوفير محتفظ بها لدى مؤسسات مالية ذات جودة إئتمانية عالية .تمثل الذمم المدينة والمستحق من أطراف ذات صلة صافي مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. ترى الإدارة أن صافي الأرصدة لم يفت موعد إستحقاقها ولا يوجد هبوط في قيمتها.

تركيز الأصول المالية

تمتلك المجموعة استثمارات وأصول أخرى تبلغ قيمتها 9,418,480 د.ك (31 ديسمبر 2016 : 9,417,978 د.ك) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) والتي تمثل نسبة 43% كما في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016 : 43%) من إجمالي الأصول وهي تتضمن أصول مالية بمبلغ 4,946,150 د.ك (31 ديسمبر 2016 : 5,013,196 د.ك) في ليبيا وسوريا. تراقب الإدارة عن كثب التغيرات السياسية الراهنة التي تشهدها المنطقة وتقوم بإتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية أصولها وأنشطتها بالمنطقة.

25.3) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير عند إستحقاقها. وللحد من تلك المخاطر، قامت إدارة المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة أصولها بعد الأخذ بعين الاعتبار السيولة ومراقبة تلك السيولة بشكل يومي.

يلخص الجدول التالي قائمة إستحقاق الخصوم المالية للمجموعة. تم تحديد تواريخ استحقاق الخصوم المالية على أساس الفترة المتبقية من تاريخ المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي.

25) أهداف وسياسات إدارة المخاطر (تتمة)

25.3) مخاطر السيولة (تتمة)

جدول استحقاق المطلوبات كما في 31 ديسمبر 2017:

	خلال شهر واحد	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 12 أشهر	أكثر من سنة	الإجمالي
	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
المطلوبات					
تمويل إجارة	–	–	2,162,958	1,788,494	3,951,452
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	–	109,476	111,069	–	220,545
	–	109,476	2,274,027	1,788,494	4,171,997

جدول استحقاق المطلوبات كما في 31 ديسمبر 2016:

	خلال شهر واحد	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 12 أشهر	أكثر من سنة	الإجمالي
	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
المطلوبات					
تمويل إجارة	–	–	2,157,232	1,785,278	3,942,510
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	–	112,457	104,736	-	217,193
	–	112,457	2,261,968	1,785,278	4,159,703

26) قياس القيمة العادلة

26.1) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة في السعر الذي يتم استلامه لبيع اصل او دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

إن الأصول والمطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي يتم تصنيفها الى ثلاثة مستويات من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. يتم تحديد المستويات الثلاث بناء على قابلية الملاحظة للمدخلات الهامة للقياس وذلك على النحو التالي:

- مستوى 1: أسعار مدرجة (غير معدلة) في أسواق نشطة لأصول ومطلوبات مماثلة.
- مستوى 2: معطيات غير الأسعار المدرجة المتضمنة في مستوى 1 والتي يمكن تتبعها للأصول والخصوم سواء بصورة مباشرة (كالاسعار) أو بصورة غير مباشرة (معطيات متعلقة بالأسعار).
- مستوى 3: تقنيات التقييم المتضمنة معطيات الاصول والخصوم المالية التي لا تستند الى معلومات سوقية يمكن تتبعها (معطيات غير قابلة للملاحظة).

26) قياس القيمة العادلة (تتمة)

26.2) قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة المدرجة للأصول والمطلوبات المالية للمجموعة الواردة في بيان المركز المالي المجمع مصنفة على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
أصول مالية:		
قروض ومدينون بالتكلفة المطفأة:		
النقد والنقد المعادل	**506,787**	394,303
ذمم مدينة وأصول أخرى	**123,874**	153,107
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة:		
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**6,894**	12,041
استثمارات متاحة للبيع:		
استثمارات متاحة للبيع بالتكلفة	**766,548**	766,548
استثمارات متاحة للبيع بالقيمة العادلة	**2,719,830**	2,727,219
	4,123,933	4,053,218
مطلوبات مالية:		
مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة		
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	**220,545**	217,193
تمويل إجارة	**3,646,651**	3,736,976
	3,867,196	3,954,169

تعتبر الادارة المبالغ المدرجة للقروض والمدينون وجميع المطلوبات المالية والتي هي بالتكلفة المطفأة بأنها مقاربة لقيمها العادلة.

تم تحديد المستوى الذي يتم فيه تصنيف الموجودات أو المطلوبات المالية بناء على أدنى مستوى من مدخلات مهمة لقياس القيمة العادلة.

إن الأصول والمطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة على أساس دوري في بيان المركز المالي المجمع يتم تصنيفها الى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2017		**المستوى 1**	**المستوى 2**	**المستوى 3**	**الإجمالي**
		د.ك	**د.ك**	**د.ك**	**د.ك**
استثمارات بالقيمة العادلة					
من خلال الأرباح أو الخسائر					
صناديق محلية مدارة	(ب)	–	6,894	–	6,894
استثمارات متاحة للبيع					
أوراق مالية مسعرة	(أ)	**452,666**	–	–	**452,666**
أوراق مالية غير مسعرة	(ج)	–	–	**2,267,164**	**2,267,164**
		452,666	**6,894**	**2,267,164**	**2,726,724**

26) قياس القيمة العادلة (تتمة)

26.2) قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

31 ديسمبر 2016		المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
		د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
استثمارات بالقيمة العادلة					
من خلال الأرباح أو الخسائر					
صناديق محلية مدارة	(ب)	-	12,041	-	12,041
استثمارات متاحة للبيع					
أوراق مالية مسعرة	(أ)	273,465	-	-	273,465
أوراق مالية غير مسعرة	(ج)	-	-	2,453,754	2,453,754
		273,465	12,041	2,453,754	2,739,260

لم تكن هناك أي عمليات تحويل هامة بين مستويات 1 و 2 خلال فترة التقرير.

القياس بالقيمة العادلة

الطرق وتقنيات التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة لم تتغير بالمقارنة مع فترة التقارير المالية السابقة.

أ) أوراق مالية مسعرة

جميع الأسهم العادية المدرجة يتم تداولها عموما في أسواق الاوراق المالية. كما تم تحديد القيم العادلة بالرجوع إلى آخر سعر معلن بتاريخ التقارير المالية.

ب) صناديق محلية مدارة

تتكون الإستثمارات الضمنية في صناديق محلية مدارة بشكل رئيسي من أوراق مالية محلية مسعرة تم تحديد قيمتها العادلة بالرجوع الى أسعارها المعلنة بتاريخ التقرير.

ج) أوراق مالية غير مسعرة

يتم قياس الأوراق المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة باستخدام نماذج تقييم مختلفة كنموذج التدفقات النقدية المخصومة الذي يتضمن بعض الافتراضات غير المدعومة بأسعار أو معدلات سوقية ملحوظة.

د) مطلوبات مالية

ليس لدى المجموعة أية مطلوبات مالية بالقيمة العادلة.

26) قياس القيمة العادلة (تتمة)

26.2) قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

مستوى 3: قياسات القيمة العادلة

إن أصول ومطلوبات المجموعة المالية المصنفة ضمن المستوى 3 تستخدم تقنيات تقييم تستند إلى مدخلات هامة لا تعتمد على بيانات سوقية قابلة للمراقبة. كما أن الأدوات المالية ضمن هذا المستوى يمكن تسويتها من بداية السنة المالية إلى نهايتها كما يلي:

	استثمارات متاحة للبيع	
	31 ديسمبر	31 ديسمبر
	2017	2016
	د.ك	د.ك
الرصيد في بداية السنة	2,453,754	2,695,230
استبعادات	(116,815)	(246,750)
أرباح أو خسائر مسجلة في:		
الدخل الشامل الآخر	(69,774)	5,274
الرصيد في نهاية السنة	2,267,165	2,453,754
مجموع المبالغ المسجلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للأرباح غير محققة على أصول المستوى الثالث	لاشئ	لاشئ

يقوم الفريق المالي للمجموعة باجراء عمليات تقييم للبنود المالية لاغراض التقارير المالية، بما في ذلك القيم العادلة للمستوى 3 وذلك بالتشاور مع جهات مستقلة للتقييمات المعقدة، عند الاقتضاء. يتم اختيار تقنيات التقييم بناء على خصائص كل اداة مالية بهدف زيادة الاستفادة من المعلومات السوقية.

إن تقنيات التقييم المستخدمة للأدوات المصنفة ضمن المستوى 2 و 3 مبينة أدناه:

استثمارات متاحة للبيع واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر:

إن القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في سوق نشط (مثل الاوراق المالية غير المسعرة) يتم تحديد قيمتها العادلة باستخدام تقنيات التقييم. كما ان القيمة العادلة للاستثمارات في الاوراق المالية غير المسعرة هي تقريبا اجمالي القيمة المقدرة للاستثمارات المعنية كما لو تم تحقيقها بتاريخ بيان المركز المالي.

عند تحديد القيمة العادلة لتلك الاستثمارات، يقوم مدراء الاستثمار باستخدام طرق متنوعة والقيام بافتراضات مبنية على ظروف السوق الموجودة بتاريخ كل مركز مالي. كما قام مدراء الاستثمار باستخدام تقنيات كتحليل التدفق النقدي المخصوم واسعار أحدث معاملات ومضاعفات السوق لتحديد القيمة العادلة.

إن تغيير المدخلات لتقييمات المستوى 3 الى افتراضات بديلة محتملة ومعقولة لن يغير بشكل كبير المبالغ المسجلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع او اجمالي الاصول او اجمالي الخصوم او اجمالي حقوق الملكية.

ان التأثير على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع أو الدخل الشامل الآخر سيكون غير هام اذا كان التغير في المخاطر ذات الصلة المستخدم لتقدير القيمة العادلة لاستثمارات المستوى 3 بنسبة 5%.

26) قياس القيمة العادلة (تتمة)

26.3) قياس القيمة العادلة للاصول غير المالية

يبين الجدول التالي المستويات ضمن التسلسل الهرمي للاصول غير المالية المقاسة بالقيمة العادلة على اساس متكرر كما في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2016:

31 ديسمبر 2017	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
عقارات استثمارية:				
عقارات داخل الكويت	-	-	6,890,000	6,890,000
عقارات خارج الكويت	-	-	217,990	217,990
	-	-	7,107,990	7,107,990

31 ديسمبر 2016	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
عقارات استثمارية:				
عقارات داخل الكويت	-	-	7,287,000	7,287,000
عقارات خارج الكويت	-	-	216,310	216,310
	-	-	7,503,310	7,503,310

يتم تقدير القيمة العادلة للأصول العقارية الرئيسية للمجموعة بناء على تقييمات يقوم بها مقيمو عقارات مستقلين ومؤهلين مهنياً. كما يتم تطوير المدخلات والافتراضات الهامة بالتشاور الوثيق مع الادارة. مبين أدناه المزيد من المعلومات.

عقارات داخل الكويت

تتمثل العقارات الاستثمارية في مباني مصنفة كـ "مباني استثمارية". تم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بناء على عمليات تقييم تم الحصول عليها من اثنين من المقيمين المستقلين المتخصصين في تقييم تلك الانواع من العقارات الاستثمارية. كما يتم تطوير المدخلات والافتراضات الهامة بالتشاور الوثيق مع الادارة. ان احد هؤلاء المقيمين هو بنك محلي قام بتقييم العقارات الاستثمارية باستخدام طريقة العائد. اما المقيم الآخر والذي هو مقيم محلي ذو سمعة حسنة فقد قام بتقييم العقارات الاستثمارية اساسا باستخدام المقارنة السوقية. وعند استخدام طريقة المقارنة السوقية تم ادراج تعديلات لعوامل المساحة والموقع والاستخدام الحالي. لاغراض التقييم، قامت المجموعة باختيار القيمة الأدنى للتقييمين (2016: القيمة الأدنى للتقييمين).

عقارات خارج الكويت

تتمثل العقارات الاستثمارية خارج دولة الكويت في أرض في احدى دول الخليج. تم تحديد القيمة العادلة بناءاً على القيمة الأدنى لتقييمين تم الحصول عليهما من قبل مقيم مستقل وذلك باستخدام نهج مقارنة السوق والذي يعكس أسعار يمكن تتبعها لمعاملات سوقية حديثة لعقارات شبيهة وتتضمن تعديلات لعوامل محددة للارض موضوع التقييم، بما في ذلك مساحة القسيمة والموقع، والاستخدام الحالي.

26) قياس القيمة العادلة (تتمة)

26.3) قياس القيمة العادلة للاصول غير المالية (تتمة)

عقارات خارج الكويت (تتمة)

الجدول التالي يوضح معلومات إضافية عن قياسات القيمة العادلة:

البيان	تقنية التقييم	مدخلات هامة غير ملحوظة	نطاق المدخلات غير الملحوظة	علاقة المدخلات غير المرصودة بالنسبة للقيمة العادلة
مباني داخل الكويت	طريقة العائد وطريقة المقارنة السوقية	معدلات الإيجار الشهري	32,165 د.ك	كلما زاد الايجار زادت القيمة العادلة
مباني خارج الكويت	طريقة المقارنة السوقية	سعر السوق المقدر للأرض (لكل متر مربع)	24.5 د.ب	كلما زاد سعر المتر المربع زادت القيمة العادلة

الأصول المالية في هذا المستوى من بداية الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية تم تسويتها كما يلي:

	عقارات استثمارية	
	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
	د.ك	د.ك
الرصيد في بداية السنة	**7,503,310**	8,179,930
مشتريات	-	10,360
أرباح أو خسائر مسجلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:		
التغير في القيمة العادلة لعقار استثماري	**(395,320)**	(686,980)
الرصيد في نهاية السنة	**7,107,990**	7,503,310
مجموع المبالغ المسجلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للخسائر غير محققة على أصول المستوى الثالث	**(395,320)**	(686,980)

27) التزامات رأسمالية

كما في تاريخ المركز المالي، يوجد على المجموعة التزامات رأسمالية نظير إنشاءات بمبلغ 102,699 د.ك (2016: 78,834 د.ك).

28) أهداف إدارة رأس المال

إن أهداف المجموعة الخاصة بإدارة رأس المال هي التأكيد على مبدأ الإستمرارية للمجموعة وتحقيق العائد المناسب للمساهمين، وذلك من خلال استغلال أفضل هيكلة لرأس المال.

يتكون رأس مال المجموعة من إجمالي حقوق الملكية . تقوم المجموعة بإدارة هيكلية رأس المال وعمل التعديلات اللازمة ، في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية والمخاطر المرتبطة بأصول المجموعة. وللمحافظة على هيكلية رأس المال أو تعديلها، قد تقوم المجموعة بتعديل المبالغ المدفوعة كتوزيعات أرباح للمساهمين أو عوائد رأس المال على المساهمين أو إصدار أسهم جديدة أو بيع أصول لتخفيض المديونيات.